الحمل على النقيض في الاستعمال العربي

إعـداد

د. خديجه أحمد مفتي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى

ملـخـص البحث

إن ظواهر العربية العربية كثيرة، وحمولها متعددة من بينـها الحمـل علـى النقـيض الـذي يشد انتباه الباحث إلى عبقرية نحاة العرب في الربط واستلهام علـة الحكـم، بـل وعبقريـة العـربي وحسن تصريفه للكلام. والذي يتيح للمتكلم بهذه اللغة مجـالات رحبـة في التعـبير وآفـاق واسـعة في الاستعمال. هذا القسم الذي اعتبره بعض النحاة خروجاً عـن الأصـل هـو عـادة عنـد العـرب والحمل على النقيض الذي هو موضوع البحث نموذج من النمـاذج الـتي تشـهد لهـذه العبقريـة في أصل من أصول النحو العربي وهو القيـاس. ولـئن اتحـد الضـدان في التسـمية كـالجون للأبـيض والأسود وغيره كثير. فحمل أحدهما على الآخر في الحكم سلباً وإيجاباً أولى.

بينت في البحث الفرق بين الضد والنقـيض لغـةً لمـا وجـدت اسـتعمال النحـاة لهمـا استعمال المترادفين.

قسمت البحث إلى قسـمين : قيـاس النقـيض في المسـائل النحويـة، وتضـمن: التعديـة، والعمل، والتعليق، والحذف والبناء، وغيره.

وفي المسائل الصـرفية: منـها حمـل الصـفة علـى نقيضـها في الـوزن ، والجمـع، وفي المصادر، والنسب والتصغير، وغيره.

اختلفت موافف النحاة منه بين موجب، ومستحسن، ومعتبر له مخرجاً من الشذوذ.

وانتهى بي المطاف إلى خاتمة تضمنت بعض الملاحـظ منـها: تـداخل الأحكـام في قيـاس الشبيه والنقيض، الاشتراك بينهما في حكم الاستحسان، الحمـل علـى النقـيض مـن وادي قواعـد التوجيه في بعض الأمثلة. فهو مظهر من مظاهر التوسع في القياس، ولون مـن ألـوان التصـرف الـتي تشهد بحياة العربية ونموها، وما القياس إلا رافدٌ من روافد إثراء اللغة.

المقدمـة:

يزخر النحو العربي بكثرة الظواهر التي ينبهر بـها مـن يجـب أن يكـون لـه من فقه العربية نصيباً وذلـك كـالتنوين والتعـويض والتقـديم والتـأخير، والإعـلال والإبـدال والإدغـام ، والتكـافؤ والتقـارب والتجـانس، والاجتـزاء والتغليـب، والتقارض، والتناص والحمل وما إليها.

ومن المعلوم أن حمول العربية متعددة إذ منـها الحمـل علـى اللفـظ، والحمـل على المحل ، والحمل على الجوار، والحمل على المعنى، والحمل علـى الفـرع، والحمـل على الأصل، ثم الحمل على النظير، والحمل على النقـيض، هـذه الحمـول هـي شـرعة القياس ومنهاجه ومنطلقاته المختلفة؛ إذ يعرفه علماء الأصول:" بأنه بيـان حكـم أمـر غـير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمـه بـالنص عليـه في الكتـاب والسـنة "[١] للاشتراك بينهما في علة الحكم [٢].

فالقياس حمل فرع على أصل في أركان هذا الأمر الجامع بـين "الأصـل والفـرع" لفظاً أو معنى أو نقيضاً وضداً فنحو: يازيدُ الحسن يجـوز في (الحسـن) الرفـع حمـلاً علـى لفظ (زيد)، والنصب حملاً على محله؛ لأنه منادى مفعول به، والمفعول به منصوب.

ومن الحمل على المعنى تذكير المؤنث كما في قوله:

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ** ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ذهـب بالأرض إلى الموضـع أو المكان، فقـال أبقـل ولم يقـل أبقلـت [٣] .... إلخ. فبالقياس تستعمل الكلمة استعمالاً جديـداً سـواءً أكـان إعرابـاً أو إعـلالاً أو

إبدالاً.... إلخ.

ولما كان الحمل على النقيض نوعاً من أنواع الحمول التي ذكرتها سلفاً وهو يمثل لوناً من ألوان القياس في لغتنا العربية، والذي يعد من أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله (وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم(٤)

تلك الأوضاع التي جمعت متناقضين في حكم واحد كما هو الحال في قياس النقيض الذي نحن بصدد بحثه في هذه الدراسة، فهو أحد ظواهر العربية التي استثمرها النحاة في أقيستهم فآتت أكلها لغةً ونحواً وصرفاً لذلك أجمعت أمري على أن أتناول في دراستي هذه الجانب النحوي والصرفي، وعزفت عن الجانب اللغوي لثراء مجاله بالتأليف والبحث ، ولايخفى على القارئ مؤلفات علمائنا في الأضداد مثل كتاب الأضداد لابن الأنباري وكتاب ثلاثة نصوص في الأضداد، والأضداد للأصمعي ، والأضداد لابن السكيت ذكر الأخيرين أبو حيان (٥) وممن صنف كتباً في الأضداد أيضاً قطرب، والتوزي(٦)، ومما ألف فيها حديثاً كتاب الأضداد في العربية للدكتور/ حسين آل ياسين وغيره.

ومن الأضداد ما عرض له في كتب اللغة كما فعل ابن جني في الخصائص والسيوطي في المزهر والاقتراح والأشباه والنظائر.

يقول أبو حيان: " ومن سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد نحو: الجون: الأسود والأبيض وأنكر ناس هذا المذهب"(٧). ولئن كانت العرب استعملت للنقيضين كلمة واحدة، فلأن تعطي فعلاً، أو اسماً حكم نقيضه أولى. كما استعملت الكلمة الواحدة للنفي والإثبات كما في كلمة (أحد)(٨)، وبعض الأسماء تكون متضادة تضاداً إضافياً مثل الصغُرُ والكِبَرُ وذلك عند اعتبار بعضها ببعض فالشئ قد يكون صغيراً في جنب الشئ وكبيراً في جنب آخر (٩).

ومنها القلة والكثرة ، فالشئ يكون قليلاً بالنسـبة إلى مافوقـه كـثيراً بالنسـبة إلى ما تحته [١٠].

وعلل النحاة ظاهرة الحمل على النقيض الذي هو أحـد فـروع القيـاس: بـأن الشئ إذا ذكر تبادر إلى الذهن نقيضه، فالشئ لمـا كـان أقـرب خطـوراً بالبـال مـع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له صح لهذا الجـامع المشـترك تنـزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما علـى الآخـر في شـئ مـن أحكامـه كمـا يحمـل علـى نظيره[١١].

يقول ابن إياز: (ربما جعلـوا النقـيض مشـاكلاً للنقـيض؛ لأن كـل واحـد منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لهما معاً بذكر أحـدهما)[١٢] وقـد يكتفـي بـذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالـة أحـد الضـدين علـى الآخـر نحو قولـه تعالى: {فأما الذين في قلوبهم زيـغٌ فيتبعـون مـا تشـابه منـه}[١٣]. فالضـدان بينهما تجاذب [١٤].لأنهما متقابلان، يقـول صـاحب تفسـير التحريـر والتنـوير معلقـاً على قول الزمخشري في الكشاف (والحمد نقيضه الذم مع شـيوع كـون الـذم نقيضـاً للمدح، وعُرْفُ علماء اللغة أن يريدوا من النقـيض المقابـل لا مـا يسـاوي النقـيض حتى يجاب بأنه أراد من النقيض ما لايجامع المعـنى والـذم لايجـامع الحمـد وإن لم يكـن معناه رفع معنى الحمد بل رفع معنى المدح إلا أن نفي الأعم وهـو المـدح يسـتلزم نفـي الأخص وهو الحمد) [١٥].

واعتاد علماء اللغـة في إيضـاح معـاني أسمـاء الأحـداث بـذكر النقـيض فيقولـون مثلاً : العمارة نقيض الخـراب، والعلانيـة ضـد السـر [١٦]، والزيـادة هي النمو وهي نقيض النقصان [١٧]. وما هذا إلا لأن النقـيض يزيـد نقيضـه في المعـنى وضوحاً وبياناً ؛ لما بينهما من تداعٍ وانسجام، وهذا ما عبر عنه الشاعر بقوله:

ضدان لما اسْتُجْمِعا حَسُنا ** والضد يُظهِرُ حُسْنَه الضد [١٨].

وقريبٌ من هذا المعنى ما علل به الأعلم الشنتمري المفعول له حيث قال: (.. والوجه الآخر أن يوقع بالفعل معنىً حاصلاً ويجتذب به معنى آخر كقولك: فعلت هذا حذارَ شر، كأن الحذار معنى حاصل يزيله بفعل ذلك الشئ ويجتذب ضده من الأمر)[19] وقد ساهمت كثرة الاستعمال - كما لحظ الفراء - في قلب الشئ إلى ضده، فالصعود ضد الهبوط، وقد استجاز العرب أن يستعملوا أحدهما مكان الآخر، فاستعملوا كلمة (تعال) المشتقة من (العلو) في معنى (الهبوط)[20].

وقد تعرض لدراسة موضوع قياس النقيض باحثون قبلي من ذلك كتاب ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين واستغرق ما خص به قياس النقيض في كتابه من صفحة ٣٤١ إلى صفحة ٣٥٠ وقد حصلت على كتابه بعد أن أنيت جمع مادة البحث فأردت أن أستوفي القول في قياس النقيض والله المستعان.

وقياس النقيض مظهر من مظاهر التوسع في القياس، وغلبته في صناعة الحكم، وقد ذهبوا به كل مذهب وقادوا من كل جوانبه.

هذا وقد جاء البحث في مدخل عرفت فيه القياس وفروعه وأهميته ثم قياس النقيض وتعريفه، والفرق بين النقيض وغيره من المترادفات مثل الضد، والعكس، والمخالف. ثم تطرقت إلى مسائله في النحو، ومسائله في الصرف، وعرجت على رأي النحاة فيه . وأخيراً انتهى بي المطاف إلى خاتمةٍ دونت فيها نتائج البحث وملاحظه.

القيـاس:

لابد لنا قبل أن نلج موضوع قياس النقيض أن نعرج على مصطلح القياس عند اللغويين والنحويين حيث إن قياس النقيض فرعٌ من فروعه وصورة من صوره

إذ تقول الدكتورة منى إلياس: "إن ما يسميه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة ولهم فيه مسالك متشعبة، ولكن مهما اختلفت طرقه وتشعبت مسالكه فإن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينهما: وهو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو تقاربا"(٢١).

القياس لغة: كما قال صاحب اللسان: "قاس الشئ بغيره أوْ على غيره يقيسه قيْساً وقياساً، أي قدره على مثاله" (٢٢). وهو عبارة عن رد الشئ إلى نظيره، وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم (٢٣).

ويستعمل في التشبيه أيضاً وهو تشبيه الشئ بالشئ يقال: هذا قياس ذاك إذا كان بينهما مشابة والمماثلة بين المقيس والمقيس عليه من جميع الوجوه غير واجبة في صحة القياس بل الواجب المماثلة في العلة ؛ لأن معنى القياس إثبات الحكم في المقيس، مثل الحكم في المقيس عليه لعلةٍ واحدة (٢٤).

وفي الاصطلاح:قال ابن الأنباري:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" (٢٥).وللدكتور علي أبو المكارم ملاحظ سجلها على هذا التعريف (٢٦). وتعلق الدكتوره منى إلياس فتقول: "إن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي"(٢٧).أما الدكتورعباس حسن فجاء في كتابه اللغة والنحو القياس: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب كلماتا (٢٨). فالعرب كما يقول ابن جني تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل."ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال" (٢٩).

أركان القياس:

كتب أصول النحو على أن للقياس أربعة أركان:

- **أصل: وهو المقيس عليه.**
- **وفرع: وهو المقيس.**
- **وحكم، وعلة جامعة (٣٠).**

وذلك مثل القياس في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعلـه فنقـول: اسـم أسـند الفعل إليه مقدماً، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعـل. فالأصـل هـو الفاعـل، والفرع ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسـناد، والحكـم هـو الرفـع (٣١). إلا أن أصحاب الأصول في الفقه لم يعتبروا الحكم من أركـان القيـاس، بـل هـو ثمـرة القيـاس ونتيجته العملية (٣٢).

أهمية القياس:

يدل على أهميته، أنه رافد من روافد إثراء اللغـة كمـا قـال ابـن الأنبـاري: إن النحو يبطل أن يكون روايةً ونقلاً (سماعـاً) والواجـب أن يكـون قياسـاً وعقـلاً، [فهو معقول من منقول](٣٣) ويوضح ذلك بقـولـه: (والسـر في ذلـك أن عوامـل الألفاظ يسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصـورة، فلـو لم يجـز القيـاس واقتصـر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك إلى ألاّ يفي مـا نخـصّ بمـا لا نخـص، وبقي كثير من المعاني لايمكـن التعـبير عنـها لعـدم النقـل وذلـك منـافٍ لحكمـة الوضع)(٣٤).

ولولا القياس كما قال النحاة لضاعت اللغة ؛ فالنحو كله قيـاس كمـا يقـول الكسائي:

إنما النحو قياسٌ يتبع ** وبه في كُل أمرٍ يُنْتَفعْ (٣٥)

أقسام القياس:

للقياس أربعة أقسام:

١ – حمل فرع على أصل: كإعلال الجمع لإعلال المفـرد مثـل (قِيْمـة وقِـيَم)، أو تصحيحه لصحة المفرد مثل: (ثَوْر وثِوَرة).

٢ – حمل أصل على فرع: كإعلال المصـدر لإعـلال فعلـه (قـام وقيـام) أو تصحيحه لصحة فعله مثل:(قاومت وقِوام).

٣ – حمل نظير على نظير: منعوا أفعل التفضـيل مـن رفعـه الظـاهر لشـبهه بـ(أفعل التعجـب)، وأجازوا تصغير أفعل التعجـب حمـلاً علـى اسـم التفضـيل، [وهذا هو التقارض].

٤ – حمل ضد على ضد: ومن أمثلتـه النصـب بـ (لم) حمـلاً علـى الجـزم بـ(لن) أولاهما لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل.

ويسمى الأول والثالـث قيـاس المسـاوى، والثـاني قيـاس الأوْلى، والرابـع قياس الأدون (٣٦)وهذه الأقسام الأربعة داخلة فيما يسمى قياس الأحكام (٣٧).

وسُمي بالأدون بناءً على حمل ضد علـى ضـد، أي بإعطـاء كلمـة حكمـاً مغايراً للأصل حملاً على حكم مغاير للأصل أعطـي كلمـة أخـرى هـي ضـدها (٣٨). والدون في اللغة هو الحقير الخسيس، قال الشاعر:

إذا ما علا المرءُ لامَ العلاء ** ويقنعُ بالدون مَنْ كان دُوْنَا

ولا يشتق منه فعل (٣٩). ويتضح من تسميته بالأدون أنـه الأقـل رتبـةً في رتـب القياس وسماه الدكتور عبدالفتاح شلبي في كتابه [أبو علـي الفارسـي] بالبرهـان السـلبي الذي يتجلى في الاعتراض ورده، وتشـير هـذه الخطـوة إلى القيـاس الأدنى (٤٠). وفيـه تكون العلة في الفرع أضعف منـها في الأصـل (٤١). وجعـل الـدينوري صـاحب ثمـار

الصناعة علة النقيض هي العلة التاسعة من أربع وعشرين علة للقياس وهي من صنف العلة التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم (٤٢).

والعلة هي أحد أركان القياس يقول الدكتور أبو المكارم: ".. فكانت التعليلات بمثابة تفسير للقواعد النحوية تهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها" (٤٣).

ولابد هنا من الوقوف عند معاني ما استعمله النحاة من كلمات تبدو في ظاهرها أنها من المترادف نحو النقيض، والضد، والعكس، والمخالف، والمباين حتى يتضح ما بينها من فروق.

فالنقض لغةً: إفساد ما أبرمت من عقدٍ أو بناء، وفي الصحاح النقض نقض البناء والحبل والعهد، وناقضه في الشئ مناقضةً خالفه، والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه(٤٤). أي يتخالف (٤٥).

والذي يهمنا في المقام الأول التفريق بين النقيض والضد نظراً لأن التسميتين أطلقتا في بعض كتب اللغة والنحو (٤٦) على هذا النمط من القياس. مع أن الضد لايعني النقيض بصفة مطلقة يقول الزمخشري في باب أفعل التفضيل :"... أو يعتوره حالتان متضادتان: فلا يقال: (زيدٌ الأفضل من عمر) ولا (زيدٌ أفضلُ) وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما: لايقال: (فضلى ولا أفضلان)،.. بل الواجب تعريف ذلك) (٤٧).

ويعلق الزملكاني فيقول: (المراد بالمتضادة ههنا المناقضة لا المضادة؛ لأن الضدين قد يرتفعان بارتفاع محلهما والنقيضان لايجتمعان ولا يرتفعان) (٤٨).

– فالفرق بين النقيض والضد: إن كل شئ امتنع ثبت حصول نقيضه، وهذا ما عبر عنه أصحاب أصول الفقه. الأمر بالشئ نهي عن ضده إن كان واحداً ، وإلا فعن الكل (٤٩). من حيث المعنى لا اللفظ على الأكثر (٥٠). لأن خاصة النقيضين أنهما لايرتفعان ولا يجتمعان فلا ينفك الواقع من ثبوت أحدهما لامتناع الآخر دُولةً. كالليل والنهار، وهذا

بخلاف الضدين والخلافين فلاحتمال الواسطة في الضدين امتنع اجتماعهما للضدية، ولم يمتنع ارتفاعهما، للواسطة، ولعدم الضدية في الخلافين صح اجتماعهما دون تداخلهما، وصح ارتفاعهما [٥١] ومعنى الارتفاع الإزالة [٥٢] ويوضح أبو حيان ذلك بأن التخالف ينقسم إلى قسمين: تخالف ضد، وتخالف نقيض حيث قال: "إن المتباينين: إما أن يكونا نقيضين كـ (الحرب نقيض السلم)، والأمام نقيض الوراء، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ولا ينفك الواقع من ثبوت أحدهما كالليل والنهار، وإما أن يكونا ضدين كالسواد والبياض، والضدان لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما، للواسطة بينهما، وإما أن يكونا متخالفين كـ (الجن) خلاف الإنس، والبطن خلاف الظهر، والمتخالفين يصح اجتماعهما، ويصح ارتفاعهما، ولا يجوز تداخلهما[٥٣].

- والخلافان أعم من الضدين والأحمر خلاف الأبيض والأسود لا ضد لهما [٥٤] وقد أفرد الدينوري في كتابه (ثمار الصناعة) كلاً من النقيض بعلةٍ، والضد علة: فكانت علة النقيض التاسعة في تعداد العلل مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها(إن)، وعلة الضد الثالثة والعشرين مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره، لم تلغ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد [٥٥] .

ويبدو أن الكفوي جعل النقيض قسماً من الضد يتضح ذلك من قوله عن الضدين: " والضدان في اصطلاح المتكلم عبارة عما لا يجتمعان في شئ واحدٍ من جهة واحدة، وقد يكونان وجودين كما في السواد والبياض، وقد يكون أحدهما سلباً وعدماً كما في الوجود والعدم" والضد يكون جمعاً، ومنه في سورة مريم ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ والمراد به العون، فإن عون الرجل يضاد عدوه وينافيه بإعانته عليه [٥٦] .

والفرق بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد

والبياض، فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضاداً، كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه لذا في قوله تعالى:{ إن مع العسر يسرا}(٥٧) الأصل: إن مع انقضاء العسر يسراً إلا أن المضاف حذف، فالضدان لا يجتمعان (٥٨)، وليس كل ممتنع اجتماعه متضاداً، وكل مختلف متغاير، وليس كل متغاير مختلف، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءاً، يقال: زيدٌ ضد عمرٍ إذا كان مخالفاً له (٥٩) .

والأضداد نوعٌ من المشترك كالحيض والطهر فإنما مدلولا القرء، وكما قال الأخفش الند: الضد والشبه، ويجعلون له أنداداً، أي أضداداً وأشباهاً (٦٠).

والضدان قد يتفقان في العبارة مطلقاً كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهولة فهو سَهْل. وقد يختلفان مطلقاً كشبع شبعاً فهو شبْعان، وجَاعَ جُوعاً فهو جائع. وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرضي رضا فهو راضي، وسَخِط سُخْطاً فهو ساخط، والاختلاف أولى بما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحد (٦١).

أما النقيضان فلا يوضع لهما لفظ واحد؛ لأن المشترك يجب فيه التردد بين معنييه، والتردد في النقيضين حاصلٌ بالذات لا من اللفظ (٦٢) .

الأمر الآخر أن النقيضين لايجتمعان في لفظ واحد، أما الضدان يجتمعان.

وأما العكس : فهو ردك آخر الشئ إلى أوله، وعكس الدابة إذا جذب رأسها إليه لترجع إلى ورائها القهقري(٦٣).واستعمل ابن جني العكس بمعنى المخالف، واستعمل نقض بمعنى خالف حيث قال: (غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد (فَعَل) فيها متعدياً، (وأفعل) غير متعد فهذا نقض عادة الاستعمال؛ لأن فعلت فيها متعدٍ، وأفعلت غير متعدٍ)(٦٤).

وذهب الدكتور البجة إلى أن مفهوم النقيض أو الضد يأتي بمفهوم المخالف للشئ فهو عكسه(٦٥). ولكنا من خلال التطواف بين كتب اللغة والمعاجم والنحو وجدنا فروقاً

لطيفة بين النقيض والضد والعكس والمنافي والمخالف تتلخص في النقاط التالية: -

١ –النقيضان لايجتمعان ولايزولان بل لابد من وجود أحدهما كالليل والنهار.

٢ – الضدان لايجتمعان ويمكن زوالهما كالسـواد والبياض (لأن نفي المتضادين يصح ولا يصح إثباتهما)(٦٦).

٣ – الخلافان يجوزا اجتماعهما وزوالهما ، ولايجوز تداخلهما كالظهر والبطن.

٤ – الخلافان أعم من الضدين [يقول أبو علي الفارسي الضد ضربٌ من الخلاف](٦٧).

٥ – التنافي يكون بين شيئين يجوز عليهما البقاء، أما التضاد فيكون بين ما يبقى وما لايبقى.

٦ – الأضداد نوع من المشترك أي يوضع لها لفظ واحد، أما النقيضان فليسا من المشترك.

قياس النقيض:

إذا تأملنا مواطن قياس النقيض في العربية نجدها تتنوع بين لغوية وصرفية ونحوية وسوف أعرض لها كلاً على حده مع مراعاة التقسيم الداخلي للمسائل حتى يتسنى معرفة باب كل مسألة، وإن كنت في الأغلب أخص بالدرس والمناقشة مسائل النحو والصرف كما أشرت إلى ذلك في مقدمة البحث.

أولاً – المسائل النحوية في قياس النقيض أو الحمل عليه:

إن الناظر في أثر الحمل على النقيض في مسائل النحو يجده ذا جوانب مختلفة إيجاباً وسلباً ، فمن الأول ما يتعلق بالعمل كما هو الحال في التعدية، وهو ضرب من التوسع فبعد أن كان الفعل متعدياً بحرف صار بالحمل متعدياً بحرفين، ومنه أيضاً إعطاء لا النافية عمل إن المثبتة، أو تناوب العمل بين (لن ولم) وهو ما يشبه التقارض، وحمل لا الناهية على لام الأمر، ومنه ما يتعلق بحال الكلمة من إعراب وبناء كما في إعراب فعل الأمر عند الكوفيين حملاً على نقيضه

النهي، وإعراب أي حملاً على بعض وكل.

ومن الثاني منع جمع بعض وتثنيتها حملاً على كل، وحذف خبر إن مع النكرة حملاً على نقيضها لابأس ولا شك، إضافة إلى ذلك حمل الحركة على السكون، والإعراب على البناء، والبناء على الإعراب، وحمل التعريف على التنكير في توحيد الدليل وإليك البيان.

المسألة الأولى: تعديه الفعل اللازم :

من ذلك الفعل (رضي) فقد اشتهر في تعديته بـ (عن) في القرآن وكلام العرب نحو قوله تعالى:﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ﴾ (٦٨) غير أنه ورد متعدياً بـ(على) حملاً على نقيضه (سخط) نحو قول الشاعر: -

إذا رضيت علي بنو قشير ** لعمر الله أعجبني رضاها

أراد عني ، ووجهه أنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن) وكان أبو علي الفارسي (٦٩) يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: "عدى (رضيت) بعلى كما يعدي نقيضها وهي (سخطت) به وكان قياسه رضيت عني ، وإذا جاز أن يجرى الشئ مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه !!! وفيه غيره على ما كنا بصدده، وذلك أنه إذا رضي عنه فقد أقبل عليه، وكأنه قال: إذا أقبلت على بنو قشير وهو غور في العربية طريف ولطيف ومصون وبطين" (٧٠).

وخرجه ابن عصفور على تضمين رضي معنى عطف (٧١)، وعطف يتعدى بـ(على)، كما ارتضى تخريج الكسائي حيث قال: ويتخرج على ما خرجه عليه الكسائي، لأن الشئ يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره. وإنما كان هذا أولى من جعل (على) بمعنى عن (٧٢) لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف، وأيضاً فإن الفعل إذا عُدي خلاف تعديه الذي كان له في الأصل ، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ(٧٣)والأولى بقاء الحروف على أصلها (٧٤) فابن

عصفور جعل التضمين في المقام الأول والحمل على النقيض في المقام الثاني وكلاهما تصرف في الفعل.

أما العيزري فجعله من التصرف في معنى الحرف أولاً، ثم على جعل رضي بمعنى عطف ثم ذكر رأي الكسائي (٧٥) وإنابة الشاعر بعض حروف الجر عن بعض ليس من الضرورة (٧٦).

أما أبو حيان فقد نحى منحىً آخر حيث جعل الأصل في (رضي) أن يتعدى بـ (على) وعلّل ذلك بأمرين: الأول: لأن فاعله مقبل على المعلق به، ومثنٍ عليه.

الثاني: لأن في رضيت عنه معنى رضيته وزدت على رضاه، والزيادة استعلاء فجئ بـ(عن) دالة عليه، وكانت (على) أحق منها، ولكنهم قصدوا مخالفة غضب وسخط فعدوا رضي بـ (عن) وقد نبه على الأصل المتروك من قال إذا رضيت علي (٧٧). يقابله تعدية (يَدّيتُ) بـ (على) في قول بعض بني أسد:

يَدّيتْ على ابن حسحاس بن وهبٍ

بأسفل ذي الجداة يَدَ الكريم

لأنه أجرى مجرى (أنعمت) وهم يحملون النظير على النظير كما يحملون النقيض ونحو منه قول الآخر:

إذا ما امرؤ ولى علي بوده وأدْبر لم يصدرْ بإدباره ودي

أي عني ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه ، كقولك أهلكت علي مالي، وأفسدت علي ضيعتي، وجاز أن يستعمل (على) ههنا لأنه أمرٌ عليه لا له (٧٨). يحمل ولى على أقبل وأقبل ضد ولى (٧٩) وهذا التوجيه اقتصر عليه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٨٠).

ووجهه صاحب الخزانة بأنه إذا ولى عنه بوده فقد ضن به عليه وبخل فأجرى التولي بالود مجرى الضنانة والبخل، أو مجرى السخط، لأن توليه عنه بوده لايكون إلا عن سخط عليه (٨١)، وجعله المالقي في معنى أعرض (٨٢).

ومن الحمل على النقيض ما ذكره الرضي في قوله تعالى:﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ ﴾[٨٣] عدى كره بـ (إلى) حملاً على التحبب المضمن معنى الإمالة، قال تعالى: ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ ﴾[٨٤] كما قيل بعت منه، حملاً على اشتريت منه، ورضيت حملاً على سخطت[٨٥].

ومن مواضع التعدية أيضاً أن أبا بكر بن السراج في احتجاجه لصحة مذهب سيبويه القائل دخلت البيت، أن البيت منصوب على نزع الخافض، ويقول سيبويه في موضع من كتابه (وأما دخلته دخولاً ، وولجته ولوجاً، فإنما هي ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى (في) استخفافاً)[٨٦]. فسيبويه كان يستدل على ذلك بالنقيض والنظير، قال ابن السراج: "فنظيره غُرْتُ في الغَوْر ، ولايكادون يقولونه إلا بحرف جر، ونقيضه خرجت من البيت ، ولا يكادون يقولونه إلا بحرف جر، والنقيض يجري مجرى نقيضه، والنظير يجري مجرى نظيره، فيجب بذا أن يكون دخلت أيضاً بحرف جر كما كان النقيض والنظير"[٨٧].

واحتج الفارسي لمذهب سيبويه بأمرين:

١ – أن نظير دخلت ونقيضه لايصلان إلى المفعول إلا بالخافض.

٢ – مصدر دخل جاء على الفُعُـول ، والفُعُول في الأغلب إنما يكون للأفعال اللازمة [٨٨]. فقد اتفق سيبويه والجمهور على أن دخل فعل لازم بخلاف ما ذهب إليه الجرمي والأخفش من أنه متعدٍ[٨٩] رأينا هنا أن الحمل على النقيض سببٌ موجبٌ للحكم.

ولما حملت دخل على خرج جاءوا بمصدرها كمصدرها فقالوا دخولاً كخروجاً هذا إن قلنا: إن دخل متعدية ، وإن قلنا : إنا قاصرة فلا حمل [٩٠].

ومما ذكره ابن هشام في تذكرته أنه من باب حمل الشئ على نقيضه (فَضُلَ) عَدوه بـ(عن) حملاً على (نَقَصَ) (والفضل والفضيلة معروف ضد النقص والنقيصة)[٩١] ودليله قول

الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلتَ في حسبٍ ** عني ولا أنت دياني فتخزوني

قال ابن هشام في التذكرة: "وهذا مما خطر لي" [٩٢] أما البغدادي فخرجه على أن أفضلت ضمن معنى تجاوزت في الفضل فلهذا تعدى بـ(عن) ، ولولا التضمين لقال أفضلت (علي) لأنا بمعنى (الإنعام) أو أنه من قولهم أعطى وأفضل إذا زاد على الواجب ، ومراده من ذكر التضمين أن (عن) ليست بمعنى على خلافاً لابن السكيت، ولابن قتيبة ومن تبعهما فإنم قالوا (عن) نائبة عن (على)، والأولى أن يكون أفضل من قولهم أفضل الرجل إذا صار ذا فضلٍ في نفسه، فيكون معناه ليس لك فضلٌ تنفرد به عني وتحوزه دوني فيكون لتضمنه معنى الانفراد تعدى بـ (عن)[٩٣] وإقامة بعض الحروف مقام بعض إنما يجوز في المواطن التي ينتفي فيها اللبس ، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ[٩٤]، وهذا من الحمل على المعنى.

وقد يكون من حمل النقيض في التعدية صدقك وكذَبك جاء في حديث الصدقة لأبي هريرة (صدقك وهو كذوب)[٩٥]. قال أبو علي كذب فعل يتعدى إلى مفعوله بدلالـة قول الشاعر:

كَذْبتكَ عيُنك أم رأْيتَ بواسطٍ ** غلس الظلام من الرباب خيالا [٩٦]

ومن الحمل على النقيض في التعدية ما قاله ابن الشجـري في حديثه عـن قولـه تعالى:﴿ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ﴾[٩٧] ، " والتقدير : وأحسنوا بالوالدين إحسـاناً فإن قيـل: إن (أحسن) إنما يتعدى بـ (إلى) كما قال تعالى:﴿ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾[٩٨] قيل: إنه قد يتعدى أيضاً بالباء ، كما جاء في التنزيل:﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ ﴾[٩٩] وكذلك نقيضه، عدته العرب تارةً بالباء ، وتارةً بـ (إلى) فقالوا: أسأت إليه، وأسأت به، قال كثيرٌ.

أسيئ بنا أو أحسني لا مَلومةٌ** لدينا ولا مَقْليةٌ إن تَقلتِ [١٠٠].

و(زاد) أيضاً يلزم وقد يتعدى بـ(عن) كما يتعدى بـ(على) ؛ لأن (نقص) يتعدى به وهو نقيضهما [١٠١].

وقد يكون هناك تشارك بين النقيضين في التعدية بحروف الجر يقول ابن جني: "وقد تتداخل فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة)[١٠٢]. فالكفر ضد الإيمان يتعدى بالباء نحو قوله تعالى:﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ ﴾[١٠٣] والكفر ضد الشكر يتعدى بنفسه يقال : كفره كفوراً أي: كفراناً، ويقال كفر المنعم النعمة ولا يقال كفر بالمنعم والنعمة" [١٠٤].

المسألة الثانية : الحمل على النقيض في الإعمال ولها فروع :

الأول: حمل لا النافية للجنس على إن في العمل:

يقول ابن الشجري: " (لا) تنقسم في تصاريفها عملاً ومعنى إلى ضروب ، أحدها: أن تكون تبرئة، وذلك إذا ركبتها مع النكرة فتناولت نفي الجنس نحو : لامالَ لزيدٍ، فهي في هذا الوجه مشبهة بإن من حيث هي نقيضتُهَا، ومعنى تناقضهما : أنه إذا قيل : إن في الدار رجلاً، قيل في نفيه : لا رجل في الدار"[١٠٥] وهو مذهب بعض النحويين إذ أجمعوا على أن لا النافية للجنس تعمل النصب لأنها نقيضة (إن) لأن (لا) للنفي ، وإن للإثبات وهم يحملون الشئ على نقيضه، و (لا) فرعٌ على (إن) في العمل [١٠٦] وهو من قياس المهول فقد قاسوا (لا) في بعض اللهجات القبلية كما يقول الدكتور علي أبو المكارم مرةً على ليس، ومرةً على (إن) ، ثم وجدوا أن إلحاق (لا) بإحدى هاتين لا يطرد أيضاً. فحكموا بانحطاطها عما ألحقت به وقيست عليه [١٠٧].و(لا) النافية حرف يرفع وينصب إلا أنه يشبه بـ (إن) تارةً لكونه نقيضاً لها، فيلزم تقديم منصوبه على مرفوعه، ويشبه تارةً بـ(ليس) فيلزم تقديم مرفوعه على منصوبه، وحمله على (ليس) حمل نظير على نظيره في المعنى، وذلك الحرف هو لا

النافية [١٠٨]. وجعلها الخضر حسين من الحمل على الشبيه فـ ـ (لا) لتوكيـد النفـي، وإن لتوكيد الإثبات[١٠٩] فقد اجتمعتا في التوكيد.

وذهب بعض النحويين على أن الحركة على اسم (لا) النافية للجنس حركة إعراب لا حركة بناء، لأنها نقيضة (إن)[١١٠] فهي محمولة عليها [١١١] وبذا الحمل استدل الكوفيون على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) ، نحو: "لارجُلَ ولا امرأةٌ أفضـلُ منكَ" فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إن للإثبات و (لا) للنفي[١١٢].

يتضح مما سبق ما جاء به الحمل على النقيض من توافق في الأحكام، ما جاء مـن اختلاف في تسميته الحمل إنما يرجع إلى الوجه المعتبر فيه.

الثاني : التقارض بين (لم) و (لن):

إن النصب بـ (لم) والجزم بـ (لن) من التقارض [١١٣] وهو ظاهرة من الظـواهر الكثيرة التي تتميز بها العربية وتمتاز، وقد أدرجته في الحمل على النقيض نظراً إلى أن ما ينفي بـ(لم) هو الماضي ن وما ينفى بـ (لن) المستقبل . وإن اجتمعتا في الدلالة على النفي. وأجد في هذا ما يرد على ما ذهب له الخضر حسين في جعل حمل (لا) النافية للجنس على (إن) من باب حمل النظير يكفي في ذلك اختلاف المعنى الذي وضعا له و(لا) نافيه، و(إن) مثبتة.

وقد مثل معظم النحاة في كتبهم لعمل (لن) الجزم لأن لن لنفي المستقبل، و(لم) لنفي الماضي [١١٤] ومنه قول الشاعر:

لن يخبِ الآنَ من رجائِك مَنْ ** حركَ من دون بابك الحَلْقة [١١٥]

وقيل إنها لغة[١١٦] وهذا ما حكاه اللحياني ف نوادره من أن من العرب من ينصـب بـ(لم)، ويجزم بـ(لن)، وليس ذلك مما يلتفت إليه، ومثله في الشذوذ خفض بعـض العـرب بـ(لعل) فلم يلتفت سيبويه إلى مثل هذا ولا حكاه [١١٧].

من الإجحاف أن يوصف ما تناقله الثقات وثبت عنهم من الجر بـ(لعل) وأنه لغـة عقيل [١١٨]بأنه لا يلتفت إليه لأن سيبويه لم يحكه، وكذلك النصب بـ(لم)، والجزم بـ(لن).

قرئ في الشواذ { ألم نشرحَ}[(١١٩)] بفتح الحاء.

قال ابن مجاهد:"وهذا غير جائز أصلاً، وإنما ذكرته لتعرفه" [(١٢٠)].

قال ابن جني: "ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

مِن أي يومي من الموت أفِرّْ ** أيومَ لم يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ

جعل أبو زيد الفتح في (يقدِرَ) على حذف نون التوكيد الخفيفة وهذا عندنا غـير جـائز وذلك أن التوكيد أشبه شئ بالإسهاب والإطناب ، لا الإيجاز والاختصار [(١٢١)] والنصب بأداة الجزم شاذ عند ابن هشام [(١٢٢)] وضرورة عند الصبان [(١٢٣)].

ووجهه ابن جني في سر الصناعة بأنه من باب نقل حركـة الألـف علـى الـراء الساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك، مجـرى المتحـرك [(١٢٤)]. والبيت عند البصريين ضرورة بسبب نون التوكيد الخفيفة المحذوفة، وعند الكوفيين للنصب بـ (لم)[(١٢٥)]. أما أبو حَيان فقد استحسن تخريج القراءة على النصب بـ(لم) بنـاءً على ما حكاه اللحياني في نوادره أنه لغة لبعض العرب [(١٢٦)]. ويرى الدكتور الحموز في ذلك حمل للنص القرآني وغيره على ظاهره [(١٢٧)].

وخرج عليه المحدثون قول المَلَك (لن تُرَعْ) بالجزم في رواية البخاري وغيره. وجـاء في فتح الباري أنه وقع عند كثير من الرواة بحرف (لـن) مـع الجـزم، ووقـع في روايـة القابسي:"لن ترعْ" بحذف الألف قال ابن التين وهي لغة قليلة أي الجزم بـ(لن) [(١٢٨)].

إنْ تَسُدِ الخوصَ فلم تعدِهُم ** وعامرٌ سَادَ بني عَامِر

فقد أجرى (لم) مجرى (لن) أي فلن تَعْدُوهُم ، ولذلك أدخل الفاء [(١٢٩)].

وقد تتقارض (أن) المصدرية [(١٣٠)] ولم فيجزم بـ(أن) وينصب بـ (لم) وإنما جعـل التقارض بين (إن) و(لم)، ولم يجعل بين (لم) ، و(لن) لأن (لن) المنفي بها المستقبل ، وبـ ـ(لم)

الماضي. لكن يرد أن (لم) لا تحل محل (أن) لغــــة [١٣١] ولم يذكر الدمـاميني أنـه مـن التقارض [١٣٢].

ومن الجزم بـ(أن) ما ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة ونقله اللحياني عن بعض بني صباح بن ضبة، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

إذا ما غـدَوْنا قال ولـدانُ أهْلِنا

تعالَوْا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نَحْـطِبُ [١٣٣].

وأنشده أبو بكر عن الأصمعي – أحسب - :

إذا ما غَدَوْنا قـال ولدانُ أهْلِنا

هَلُم إلى أن يأتيَ الصيْدُ نَحْـطِبُ [١٣٤]

الثالث: حمل (لا) الناهية على لام الأمر:

أجمع النحاة على أن فعل النهي معربٌ مجزوم نحو:"ولا تقمْ" فكذلك فعل الأمر نحو (قمْ) ؛ لأن الأمر ضد النهي ، فـ(لا) الناهية وجب أن تجزم حملاً على الأمر، ولما كان الأمر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ ، وإن كـان أحـدهما جزماً والآخر وقفاً على ما بينا، فلهذا وجب أن يعمل الجزم [١٣٥].

وقيل أصل (لا) الناهية لام الأمر، زيد فيها ألف، وقيل بل هي لا النافية جزمـت بتقدير اللام، والأصح خلاف الأمرين، وأنها (لا) في النهي حملاً على لام الأمر، إذ الضـد يحمل على ضده [١٣٦].

يقول ابن الأنباري:" ومن الكوفيين من تمسك بأن قال: الدليل على أن فعل الأمـر معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معربٌ مجزوم نحـو (لاتفعـلْ) فكـذلك فعـلُ الأمر"[١٣٧] وكان ابن الأخضر يقوي مذهب الكوفيين ويعتقده ويحتج له بأن حروف الجر لم تضمر، وتعمل لأن الفعل يطلب موضعها ، فمتى حذفت تعدى الفعـل فنصـب الموضـع، وحروف الجزم ليس لموضعها طالب، فبقى على ما كان عليه بعد الحذف، وكان يحتج أيضاً

على البصريين بـ(ق، ع).

ويقول: "لا تخلو هذه في الأمر أن تكون مرتجلة، أو مركبة ، فـإن قلـتم مرتجلـة خالفتم أصلكم حين قلتم لاتوجد كلمة منفصلة على حرف واحد ما خلا (مُ الله) في القسم، وإن قلتم مركبة، وأن الأصل فيها (لتق) ، و(لتع)، فقد رجعتم إلى مذهب الكوفيين ، وهـو النهي ، فوجبَ أن يكون الأمر كذلك" (١٣٨). ومما يلحق به بوجه أن بعض النحـاة جعـل التحذير والإغراء باباً واحداً هو الإغراء ، والإغراء هو الأمر في الحقيقة ، والتحذير هو النهي. يقول الصنعاني : أما ما الإغراء؟ فهو النهي يعني التحذير وجعلهما باباً واحداً لاستواء أحكامهما (١٣٩). فغلب الأمر على نقيضه النهي.

الرابع: حمل (لما) على (لو) وذلك من باب حمل الوقوع على انتفائه:

يقول سيبويه وأما (لما) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وإنما تجئ بمنزلة (لو) لما ذكرنا فإنما هي لابتداء وجواب(١٤٠) ويعلق الشنتمري على قوله: (وإنما لما بمنزلة لو) "يريد أنها ضد لو ، وذلك أن (لو) ينفي بها الشئ لانتفاء غيره كقولك: لو جئتني لأعطيتك، و(لما) يقع بها الشئ لوقوع غيره كقولك: لـما جاءني زيدٌ أكرمته" (١٤١) .

الخامس: حمل (كثر ما) على قل ما وذلك من باب حمل الإيجاب على النفي:

حمل (كثر ماتقولن ذلك) على (قل ما تقولن ذلك) وإنما قالوا: قلما تقولنْ ذلـك، لأن قلما تكون للنفي.

وعكس ما تقدّم حمل النفي على الإيجاب عند أبي علي الشلوبين حيث أجاز تقديم معمول (لم) و (لـمّا) عليهما حملاً على نقيضه وهو الإيجاب ، واعترضه ابن عصفور بأنـه يلزم تقديم المعمول في (ما ضرب زيداً) لأن نقيضه الإيجاب، وليس بشئ لأنه يلزم اعتبـار النقيض (١٤٢) فاعتراض ابن عصفور مردود بأن اعتبار النقيض ليس أمراً ملزماً في صـناعة الحكم وذلك لوروده في كلام العرب كما أسلفت.

السادس: حمل (أي) على بعض وكل؛ أي حمل الجزء على كله وعكسه:

مما حمل على الطرفين من النقيض والنظير (أي) فهي بمعنى بعض وبمعنى كـل [١٤٣] أي ضد فـ(أي) تصلح للعاقلين وغيرهم كما كانت في الاستفهام لهما لأنا بعض من كل، وهذا معنى يوجد فيمن يعقل كما يوجد فيما لايعقل[١٤٤] وكذلك نجد بعض تكون بمعنى كـل قال تعالى:﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي ﴾ [١٤٥] وقوله تعالى:﴿ وَإِن يَكُ صَادِقٗا يُصِبۡكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي يَعِدُكُمۡ ﴾ [١٤٦]

وبمعنى (بعض) وأنشد للبيد:

تراكُ أمكِنـةٍ إذا لم أرْضَهـا ** أو يرتَبطْ بعضَ النفوس حِمامُها [١٤٧]

فأعربت (أي) حملاً على أختها بعض، وعلى نقيضها كل، وحملت كـل عليهـا في إلحاق علامة التأنيث فيها مما حكى الخليل عن بعضهم: جاءني النسوة كلتـهن[١٤٨]. فقـد أعربت أي لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً على نقيضها ونظيرها، فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع الذي كما أن (ما) الحجازية إذا قُدم خبرها أو دخلـها الاسـتثناء الناقض لمعنى الجحد ردت إلى قياس نظيرها في الابتداء نحو (هل وإنما) ونحوهما مما يكون بعده المبتدأ والخبر[١٤٩]. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحـدهما، فإنه يسلم أن (أي) تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت [١٥٠] .

السابع:تعليق نسي حملاً على علم:

من المعلوم أن العرب خصت التعليق بأفعال القلوب وهذا ما ارتضاه جمهور النحاة خلافاً ليونس [١٥١] ابن حبيب الذي أجاز تعليق جمع الأفعال وهذا التعليق الحاصل في غـير أفعال القلوب ليس مطرداً وإنما تخرج إما ضرورة أو حملاً على النظير أو على النقيض وهـو ما أتحدث عنه في هذا الفرع حيث ورد في قول الشاعر:-

وَمَن أنْتُمُ إنا نَسِينَا مَـنْ أنْتُمُ

وريحُكمْ مِنْ أي ريح الأعاصِرِ [١٥٢]

ومنه ما استشهد به ابن الشجري من شعر عدي:

لم أرَ مثْلَ الأقوام في غبن الأيـ ** ـام ينْسَوْنَ ما عواقِبُهَا [١٥٣]

فقد علق نسي لأنه ضد علم [١٥٤] يجوز أن تجعل (من) استفهاماً ، وقد كرّره ، وعلق نسينا قبله، وإن لم يكن من أفعال الشك واليقين ؛ لأنه أجراه مجرى نقيضه ، وهو عرفت وذكرتُ [١٥٥] وقول ابن الناظم مأخوذ من قول والده رحمه الله [١٥٦]حيث قال: " ويشاركهن "يعني الأفعال القلبية" في التعليق مع الاستفهام نظر فأبصر وتفكر وسأل وما وافقهن أو قاربن لا مالم يقاربن خلافاً ليونس وقد يعلق نسي [١٥٧] لأنه ضد علم ، وهذا مما زاده ابن مالك[١٥٨].

أما صاحب تلخيص الشواهد فلا يرى حاجةً إلى الحمل على النقيض لأن كل فعل قلبي يجوز تعليقه بالاستفهام ، نحو قوله تعالى:﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأۡمُرِينَ ﴾ [١٥٩]، وقوله تعالى:﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ ﴾[١٦٠] ثم البيت لا دليل فيه لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله نسينا ، ثم يبتدئ من أنتم توكيداً لمثله في أول البيت [١٦١] ولا قاطع فيه أيضاً لاحتمال كون (ما) موصولةً حذف العائد الذي هو ضد والصلة مع عدم طول الصلة [١٦٢]. أي من هم أنتم[١٦٣] وذكر سيبويه في كتابه تعليق (رأى) البصرية إذا وقع بعد الاستفهام نحو: (وأما ترى أي برقٍ هاهنا)[١٦٤].

ومما أجرى مجرى أفعال القلوب في اتحاد الضميرين (فقدتني وعدمتني) لأنهما نقيضا وجدتني، فحملا عليها حمل النقيض على النقيض فقد ألحقت بأفعال القلوب كما ذكر ابن فلاح في المغني [١٦٥] قال جران العود:

لقد كان لي عن ضرتين عَدِمْتُني ** وعما ألاقي منهما مُتَزَحْزَحُ

ولايجوز ذلك في غيرها [١٦٦]

الثامن: حذف خبر إن مع النكرة حملاً على نقيضها لابأس ولاشك:

كثر في كلام العرب حذف خبر "لا" النافية للجنس بل أوجبه بعض القبائل قال ابن مالك:-

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر

ولما كانت (إن) نقيضة (لا) حملت عليها في حذف خبرها مع النكرة، يقـول ابـن هشام "وحذف الخبر فاش"[١٦٧] وقد كثر حذف خبر (لا) هذه حتى قيل: إنه لايذكر [١٦٨].

وأجاز بعضهم الحذف مع المعرفة حملاً للشئ على نقيضه فمن حذف الخبر كثيراً مع النكرة قول الأعشى: -

إن محـَلا وإن مرتحـلاً

وإن في السفْر إذْ مضوا مَهَلا

أي إن لنا محلاً وإن مرتحلا فحذف خبر إن المكسورة كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم: لابأس ، ولاشك، أي عليك، وفيه بشرط أن يكون اسم إن نكرة ، فكمـا أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضاً [١٦٩].

التاسع: عدم جمع بعض وتثنيته حملاً على كل:

وإنما امتنع تثنية بعض وكل وجمعهما، لعدم الفائدة فيهما حيث يفيدان العموم ومـا كان كذلك لايثنى ولايجمع [١٧٠].

وابن جني هو من حكى جمع بعض على أبعاض قال ابن سـيده : ولا أدري أهـو تسمح أم هو شئ رواه [١٧١].

قال ابن النحاس في التعليقة: لا يثنى بعض ولا يجمع حملاً على (كل) لأنه نقيضـه وحكم النقيض أن يجري على نقيضه [١٧٢].

العاشر: بناء[كم] الخبرية حملاً على [رب] حملاً للكثير على القليل:

بنيت كم لأنها نقيضة (رب) لأن رب للتقليل ، وكم للتكثير[١٧٣] ولا تعمل إلا فيما عملت فيه رب، إلا أن (رب) للتقليل ، و(كم) للتكثير[١٧٤] ومن التناقض قولهم: رب مالٍ كثيراً أنفقته، فينقضون أول الكلام بآخره، ويجمعون بين المعنى وضده، لأن رب للتقليل، فكيف يخبر بها عن المال الكثير[١٧٥].

يقول سيبويه: واعلم أن كم الخبرية لاتعمل إلا فيما تعمل فيه رب لأن المعنى واحد إلا أن كم اسم و(رب) غير اسم بمنزلة مِنْ [١٧٦] يظهر من قول سيبويه (والمعنى واحد) أن رب للتكثير مثل (كم) وقد أخذ به ابن مالك حيث قال: قد نص سيبويه على ذلك ولا معارض لهذا الكلام في كتابه والصحيح أن معناها في الغالب التكثير [١٧٧]. وعند المبرد هي مضارعة لـ(رب) حيث قال: تقول: (كم غلمانٍ قد رأيت، وكم أثوابٍ قد لبست)؛ لأنما بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه، ولأنها مضارعة (رب) وهما يقعان على الجماعة، ووقوعهما على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها، (رب) [١٧٨] ورد المرادي على ابن مالك قال: أما استدلاله لصلاحية (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه إن المرور (رب) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره ، فتارة يأتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة، وتارةً يأتي بلفظ (رب) على نسبة القلة ، وأما قوله: (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلم لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورب شئ هكذا يريد أنه قليل نادر، وفسره أبو علي فقال: إنما قال: (إن معنى كم كمعنى رب) لأنها تشارك رب في أنا تقع صدراً، وأنما لا تدخلان إلا على نكرة ، وأن الاسم المنكور بعدها يدل على كثير، والاسم الواقع بعد (رب) يدل على قليل ، وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه[١٧٩]بـ(رب) لإنشاء التقليل، ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن (كم) وجب لها صدر الكلام لكونا لإنشاء التكثير [١٨٠].

وقد حمل ابن عصفور الكلام على الشبيه والنقيض قال:"وإن كانت (كم) خبريـة كان بناؤهما حملاً على (رب) وذلك لأنما إذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أن (كم) كذلك، ولمناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك [(١٨١)] وقال في موضع آخر ؛ وإنما لزم المخفوض بـها الصفة لأنا للتقليل والجنس في نفسه ليس بقليل وإنما يقل بالنظر إلى صفةٍ ما[(١٨٢)] فمعـنى (ربّ) (قل) والله أعلم" [(١٨٣)].

ونرى مما سبق أن (كم) اكتسبت عن طريق الحمل على النقيض حكمـين البنـاء، وجر التمييز فتأثرت في ذاتا وفي معمولها، وهناك أمرٌ آخر وهو أن كم الخبرية بنيت للشـبه اللفظي بـ(كم) الاستفهامية؛ لأن هذه متضمنة معنى الحرف فبناؤها أصلي، وكم الخبريـة غير متضمنة له.

قال الشيخ شمس الدين الصائغ في تذكرته قيل: لما بني (عوضُ) على الضم مع أنـه غير مضاف إلى الجملة؟ قال: ويمكن أن يكون بني حملاً على نقيضه وهو (قط) كما قيـل في (كم)[(١٨٤)] .وجعل الجامي بناء (قطْ) المخففة لوضعها وضع الحروف ،وبناء المشددة لمشابهتها لأختها المخففة، وقيل: حمل على أختها (عوضُ) [(١٨٥)]. ومما يسهل هذا أن (عوضُ) قد تقـع موقع (قط) كقول الشاعر:

فلم أرَ عاماً عوضُ أكثرهالكاً

ووجَه غلامٍ يُشْترى وغُلامَهْ [(١٨٦)] .

الحادي عشر: التأنيث في حمل النقيض:

ومن أمثلة تأنيث السلم حملاً على نقيضها الحرب، وذلك من قوله تعـالى:﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا ﴾ [(١٨٧)] فقد ذكر الزمخشري ما يفيد بأن السلم مذكر، وذلك حين قال: والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

السلم تأخذُ منها ما رضيت به ** والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرعُ[(١٨٨)]

الثاني عشر: حمل التعريف على التنكير:

استدل إمام النحاة فيما ذهب إليه من أن أصل (أل) التعريف هي اللام وحدها على النقيض ؛ لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النقيضين على الآخر، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين[189] **وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بما أولى ، وإن سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال أبو حيان وهذا الخلاف لايجدي شيئاً ولا ينبغي أن يتشاغل به**[190] **أما ابن جني فعنده أن الحمل على النقيض هنا من باب التأنيس حيث قال: ويزيدك تأنيساً أن حرف التعريف نقيض التنوين ؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فكما أن التنوين في آخر الاسم حرف واحدٌ ، فكذلك حرف التعريف من أوله ينبغي أن يكون حرفاً واحداً**[191]**.**

الثالث عشر: حمل حركة البناء على حركة الإعراب والعكس:

الحمل على النقيض لم يقتصر على الأفعال والأسماء ، والحروف بل تعداها إلى الحركات التي هي أثر لاختلاف العوامل يقول ابن الشجري: ومن شأن العرب أن تحمل الشئ على الشئ مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنم قد حملوا أشياء على نقائضها: ألا ترى أنم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ (الحمدِ لله) "أول فاتحة الكتاب بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ (الحمدُ لله) بضم اللام، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو: يازيدَ ابنَ عمر، في قول من فتح الدال من زيد"[192]**.**

وكلا القراءتين السابقتين شاذٌ في القياس والاستعمال، وعلّلها ابن جني بأنها مما شاع استعماله، "وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً كما جاء عنهم لذلك: لم يكُ ، ولا أدر، ولم أُبلْ، وأيش تقول، وجايجي، وسايو، بحذف همزتيهما. فلما اطرد هذه ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كان جملة من مبتدأ أو

خبر، فصارت "الحمدُلله" لمُنق ومُنب، و(الحمدِلله)كإبل وإطِل"[١٩٣]. ووصف أبو حيـان القراءة الأولى بالغرابة لأن فيها اتباع حركة معرب لحركة غير إعراب [١٩٤] ، لأن المعـرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديراً، والمبني ما لزم آخره حركـة، أو سكوناً ، وهذان ضدان لا واسطة بينهما،الآن الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسـمي النفي والإثبات، وليس بينهما ما ليس بمثبت ولا منفي[١٩٥]، فالبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى [١٩٦].كما علل ابن النحاس في التعليقة كسر النـون في المـثنى لسـكونا وسكون الألف قبلها، والكسرة نقيض السكون فأرادوا أن يأتوا بالشئ الذي هـو نقيضـه [١٩٧].

ثانياً – المسائل الصرفية :

كما ظهرت ثمرة قياس النقيض في وضع الكلمة من حيـث البنـاء والإعـراب، والعمل والحذف ، ظهرت أيضاً في الوزن والبنية، فجاءت الكلمة على وزن نقيضها، بـل وخرجت عن الأصل المطرد حتى يتحقق الحمل على النقيض، وكان هذا النوع من الحمـل كثيراً في المصادر عند سيبويه ، كما وقع في أبواب الأفعال، وفي الجموع وإليك هذه المسائل

الأولى : حمل الصفة على نقيضها في الوزن:

ورد في الروض الأنف أنم يحملون الصفة على ضدها، حيث قالوا: عدوة بالهـاء حملاً على صديقة [١٩٨] فألحقوا با تاء التأنيث.

ومن المعلوم أن (فعول) إذا كانت صفة للمؤنث ، وكان في معنى فاعل لا تدخله تـاء التأنيث، قياساً إذ قالوا: امرأة صبور، وناقة رغوت وكان مقتضى القياس أن يقال: عدو بغير تاء إلا أنم أجروا عدوة مجرى صديقة لأنا ضدها [١٩٩] يقول الحريري: "وامتناع الهاء من (فعول) بمعنى فاعل أصل مُطّرد لم يشذ منه إلا قولهم: عدوة الله، فإنم ألحقوا با الهاء ، فقالوا: عدوٌ ، وعدوة ؛ ليماثل قولهم: صديق وصديقة؛ لأن الشئ في أصول العربية قد يحمل على ضـده

ونقيضه ؛ كما يحمل على نظيره ورسيله [٢٠٠]. ويقولون هو ميشوم، والصواب أن يقال مشؤوم بالهمز. كما يقال في نقيضه: يُمِنَ إذا صار ميموناً" [٢٠١].

ومنه خَشِيتُه فأنا خاشٍ، والقياس خَشٍ فالأصل أيضاً خشيت منه، فحمل على رحمته، حمل الضد على الضد ؛ ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاشٍ والقياس خشٍ ؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعِلٌ ، وكذا كان قياس مصدره خشيً فقيل خَشْيَةٌ حملاً على رَحْمَةٌ [٢٠٢] .

وقالوا جوعان، كما قالوا شبعان [٢٠٣]. وعطشان حملوها على ريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء [٢٠٤]. ويفصل ذلك ابن جني بقوله: "جوعان فعله جاع على فَعَل بفتح العين، وفعلان قياس في الوصف من فَعِل بكسر العين كشَبِع ، وإنما قياس في الوصف من جاع جائع، ولكن جاء الوصف على وزان ضده وهو شبعان فقيل جوعان" [٢٠٥]. وبطنان فعلان نقيض ظهران ولم يجعل وزن بطنان فُعْلان لوجهين: الأول أنه نقيض ظهران لأن ظهراناً اسم لظاهر الريش وبطنان لباطنه، وظهران فعلان باتفاق إذ لم يتصور فيه التكرار فبطنان كذلك حملاً للنقيض على النقيض[٢٠٦]، وجاء الوسَطُ محركاً أوسطه على وزان نقيضه في المعنى وهو الطّرفُ، لأن نقيض الشئ يتنزل منزلة نظيره في كثيرٍ من الأوزان [٢٠٧]، والقوْدُ: هو نقيض السوْق، وهو من أمام وذلك من الخلف، والخضْم، والقضْم فالأول الأكل اللين والثاني للصلب [٢٠٨].

يقول ابن الخشاب إنهم قد حملوا النقائض في الأبنية والصيغ بعضها على بعض ، فاشتركت فيها، ولهذا قالوا رجل أرسح [٢٠٩] .كما قالوا أسته [٢١٠]. وقالوا أفرع ، للتام الشعر كما قالوا أقرع [٢١١].

وروي أن قوماً أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم فقالوا: نحن بنو غيان، فقال: أنتم بنو رشدان[٢١٢]. أجرى عليه الصلاة والسلام رشدان في وزنا مجرى غيان وهي نقيضها في المعنى، والضدان قد يتفقان في العبارة مطلقاً كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب ، وسهل سهولة فهو سهل وقد يختلفان مطلقاً كشبع شبعاً فهو شَبْعان ، وجاع جُوعاً فهو جائع – وقد يتفقان من وجه كرَضِيَ رضاً فهو راض، وسخط سُخطاً فهو ساخط، والاختلاف أولى بما ليكون

سبيلهما في المعنى واللفظ واحد [٢١٣].

الثانية : الحمل على النقيض في الجمع:

من المعلوم أن الجموع فيها ما هو قياس فقط وهو جمعا التصحيح ، وأما جمع التكسير فالكثير فيه السماع وهذا مرده إما الحمل على النظير أو النقيض، أو حذف الزوائد أو على التوهم أو التخفيف أو رفع اللبس أو التجانس... إلخ. والذي يعنينا هنا ما جاء حملاً على النقيض كثيراً في المصادر والأفعال يقول ابن جني يحمل الشئ على نقيضه كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريقة في المصادر كثيراً فقال: قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر [٢١٤]. قالوا غشيته غشياناً كما كان الحرمان ونحوه، وقالوا: الشكور كما قالوا الجحود ، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولايقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه [٢١٥].

وقالوا مات مَوَتاناً حملاً على حِيَ حيواناً لأن باب فعلان للتقلب والتحرك [٢١٦]. وصحح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً على ضده الحيوان [٢١٧]. وإنما قلبت الياء واواً في الحيوان وأصله (الحييان) كراهة توالي المثلين وهما الياءان.

قال المرزوقي في شرح قوله (أعرض ميسوري) وضعه بلفظ المفعول للمصدر، يريد اليسر ، ومثله ماله معقولٌ ، وضده حمل عليه وهو العسر، فقيل معسور [٢١٨].

قال الخليل التبلد نقيض التجلد وهو استكانة وخضوع [٢١٩] ووزنهما واحد. وخاصة ضد عامة[٢٢٠] وهي مصدر كعاقبة وكاذبة وكاشفة، والتاء للتأنيث أو للمبالغة.

و(علا) إذا كانت فعلاً فمضارعه (يعلو) ومصدره (عُلواً) مثل دنا يَدْنو (دُنواً) [٢٢١]، و(كَرُم) ، و(علم) كـ (جَهل ولأجل هذا قال بعضهم: إن قوي فَعُل في الأصل حملاً على نقيضه الذي هو ضَعُف [٢٢٢] وإنما قلبوا ضمة الواو كسرة واللام ياءً كراهة توالي الأمثال الضمة وهي من وادي الواو والواوان العين واللام.

وفي اللسان وَسَطُ الشئ ما بين طرفيه وجاء محركاً أوسطه على وزان يقتضيه في

المعنى وهو الطرف لأن نقيض الشئ يتنـزل منزلة نظيره في كثير من الأوزان، فالوا الخصْب والجدْب لأن وزانهما: (العِلْم والجهْل) لأن العلم يحي الناس كما يحييهم الخصب، والجهـل يهلكهم كما يهلكهم الجدْب، وقالوا الضّر بإزاء النفع الذي هو نقيضه (٢٢٣).

و(خُلاصة) حملوها على ضدها من باب فُعالة لأنه وزن يقتضي المرمي والمنفي ، قال السيوطي وهذا مما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدال هنا على خلاف بـاب زُبالة وقُضاله لا نسلم أنه الوزن بل الحروف، قال: وهو محل نظر، وقالوا بَطُل بِطالة حمـلاً على ضده من باب الصنائـع كنجِر نِجارة (٢٢٤).

وقالوا في المبالغة كذوب وصدوق (٢٢٥).

الثالثة : الحمل على النقيض في النسب:

كثيراً ما يلجأ في قواعد التوجيه على إلحاق لفظ بنظيره أو نقيضه وإجرائه مجراه يقول ابن يعيش: "اعلم أن العرب قد نسبت على أشياء فغيروا لفظ المنسوب إليه فاستعمل ذلك كما استعملته العرب ولايقاس عليه غيره فما جاء مما نعلم مذهب العرب فيه فهو على القياس.

وهذا الشذوذ يجئ على ضروب منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد ومنها التشبيه بشئ في معناه فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية بدوي ، والقياس بادي، أو بادوي على حد قاض وقاضيه، وغاز وغازيه كأنهم بنـوا من لفظه اسماً على (فَعَل) حملوه على ضده وهو الحضر فقالوا بدوي، وقالوا في النسب على العالية (علوي) كأنهم بنوه على (فَعَل)، ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو (السفل) وقـالوا سهلي منسوب إلى السهل الذي هو خلاف الحزْن" (٢٢٦).

الرابعة : الحمل على النقيض في التصغير:

من الأسماء التي لا تصغر الضمائر، وأمس وغد، وأما (أمس وغد) فلا يحقران لأنهما إنما يتعلقان باليوم الذي أنت فيه صارا بمنزلة المضمرات لاحتياجهما إلى حضور اليوم كمـا أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه (٢٢٧) . ونقل الصبان أنهم قالوا: إن غداً لا تصغر وذلك

حملاً على نقيضها (أمس)؛ لأن أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف [٢٢٨].

الخامسة : حمل التصغير على التكسير:

من الواضح أن التحقير تقليل والجمع تكثير فهما نقيضان لأن الشئ لايكون كثيراً قليلاً في وقت واحد. وإمام النحاة كما يقول ابن الدهان يحمل باب التصغير على التكسير[٢٢٩]. إذ جاء في الكتاب (باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره، وذلك قولك في خاتم (خويتم...) والذين قالوا: دوانيق وخواتيم إنما جعلوه تكسير (فاعال) وإن لم يكن من كلامهم[٢٣٠] لأن الجمع على الحقيقة دوانق، وخواتم، فأما دوانيق وخواتيم فإن الياء زيدت للمد في تكسيره كما تزاد حروف المد في الواحد[٢٣١]. يعني حال التصغير فقد جعل الباب كله قياساً [٢٣٢]. والتحقير والتكسير من وادٍ واحدٍ عند سيبويه[٢٣٣]. ويردان الاسم إلى أصله [٢٣٤].

ووجه الشبه بين التحقير والتكسير أن ثالث التصغير حرف لين تقول: دريهم فثالثه الياء، وتقول في التكسير دراهم فثالثه ألف، وأيضاً فما قبل ثالث التصغير مفتوح، كما أن التكسير كذلك، ومابعد الثالث مكسور، كما أن التكسير كذلك [٢٣٥]. فالتحقير حمل على التكسير في الحذف والزيادة والتعويض. وهو مضارع للجمع الكثير بدلالة أن الألف من الجمع بمنزلة الياء من التصغير في المحل وحركة ما بعدها ، وحركة ما قبلها ولأنهما ضدان تكثير وتقليل فكما أن الجمع المشابه لا يكسر فكذلك التصغير وإنما يجمع جمع صحةٍ [٢٣٦].

فإن كانت الواو ثالثة وهي زائدة محركة قلبت ياءً وأدغمت نحو: قسْور وأسْود، تقول قسير ، وأسيد ، ويجوز أن تقر الواو فتقول: قُسَيْورٌ حملاً على قساور. فأما عُروة وغزوة فتصغيرهما: عُرية ، وغُزية بالإبدال والإدغام لا غير لأن الواو لم تصح في الجمع [٢٣٧]. وعند ابن الدهان الواجب في مثل أسْود أُسيد ، وفي جدول جديل، واعتبر قوم صحتها في الجمع في قولهم أساود وجداول فصححوا في التصغير وإن كانت علة القلب

في الجمع مفقــودة وفي التصغير موجودة.. وقد أوهــن بعضهــم التصحيح حملاً علــى الجمع [٢٣٨] قال ابن جني: فإن حقرت بنات الخمسة، حذفت الحرف الأخير لتناهي مثــال التحقير دونه اعتباراً بحاله في التكسير تقول في سفرجل سفيرج، وفي فرزدق، (فريزد) حمــلاً على سفارج وفرازد، وإن كانت فيه زيادة واحدة حذفتها ، وإن لم تكن حرف لــين رابعــاً تقول في (مدحرج) دُحيرجٌ حملاً على دحارج، وإن كانت فيه مدة رابعة لم تحذفها، وقلبــت الواو حملاً على (ســفارج وفرازد) والألف ياءً لانكسار ما قبلــها تقــول في قرطــاس (قريطيس) [٢٣٩].. وسيبويه يجعل باب الجمع الذي ثالث حروفه ألف وبعده حرفان أو ثلاثــة بمنزلة التصغير ويحمل التصغير عليه، فالتصغير أضعف لأنه لم يغير حكم الأفراد تغيير الجمع وكان له كالأصل ، فما كان في آخره ألف ونون زائدتان وانقلبت ألفه في الجمع قلبت في التصــغير على بابا فتقول في عثمان عثمانون لأن التكسير لم يقلب ألفه ياءً ، فالمحقر هو المكبر والتحقير يجري فيه مجرى الصفة فكأنه لم يحدث بالتصغير أمرٌ يحمل عليه غيره كما حدث بالتكسير أمــرٌ حمل عليه غيره وكان حمل التصغير على التكسير أولى لأن التكسير أقوى كثيراً [٢٤٠].

قال أبو الفتح سألنا أبا علي عن رد سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكســير، نحو قولك: سُرَ يحِينٌ ، كقولك : سَرَاحين. ولا تقول: عثيمين، لأنك لاتقول: عثامين.

فقال :يحمل التحقير في هذا على التكسير ، من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر والتحقير فيه جــارٍ مجــرى الصفة، فكأنه لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد . وهذا معقد معناه، وما أحسنه وما أعلاه.

وإنما حمل التحقير على التكسير لأن التغيير في التكسير أقوى تأثيراً، ألا تــرى أنــه صرفه عن رتبة الآحاد إلى رتبة الجمع الذي هو ثانٍ ، والزيادة فيهما ثالثة ساكنة أبداً، وقبلها فيهما فتحة وتلحقها زيادة [٢٤١].

موقف النحاة من قياس النقيض:

اختلفت آراء النحاة في النظرة إلى قياس النقيض والحكم المترتب عليه منهم مـن رفع حكمه إلى درجة الوجوب كما هو الحال عند ابن السراج حيث قال: (.. إنك لاتـرى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاده متعدياً، وإن كان غير متعدٍ كان مضاده غـير متعدٍ، فمن ذلك تحرك وسكن، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعدٍ فواجـب أن يكـون دخل غير متعدٍ وهذا مذهب سيبويه [٢٤٢] وذهب ابن الأخضر علـى القـول بوجوبـه أيضاً[٢٤٣].وأجازه ابن جني حيث قال: "وإذا جاز أن يجري الشئ مجرى نقيضـه فـإجراؤه مجرى نظيره أسوغ"[٢٤٤]. وعند سيبويه الحمل على الضد كثير في المصادر [٢٤٥]. فنقـيض الشئ يتنـزل منـزلة نظيره في كثير من الأوزان [٢٤٦].

أما الكوفيون فكانوا يلجأون إليه في تدعيم حججهم كما ورد أكثر مـن مـرة في كتاب الإنصاف ، فالكسائي حمل رضي على سخط في التعدي بـ(على) لأنهـا نقيضـتها، واستحسن مذهبه أبو علي الفارسي ، كما أن ابن الأخضر يقوى مذهب الكوفيين في الأمر بغير لام أنه معرب ويعتقده ، ويحـتج علـى البصـريين بـأن نقيضـه معـرب وهـو النهي[٢٤٧].ويلتقي قياس النظير والنقيض في عدم اللزوم يقول ابن هشام: "وإن كان لـيس بلازمٍ أن يأخذ الشئ حكم ما هو بمعناه، فالمصدر قد لا يعطي حكم أن أو أن وصـلتهما ، فلئن كان ذلك مع الشبيه فهو مع النقيض أولى [٢٤٨]. وهذا ما عناه الفارقي بقوله: "ولست أمنع من أن يكون بعض النظائر يستوي حكمها، وكذلك بعض النقائض يتفق أمرها، وليس ذلك واجباً في جميعها ولا سائراً في سائرها"[٢٤٩].

فقياس النقيض إذن ليس إلزامياً إنما هو استحساني لا عن قوة علةٍ فيـه. ووصـفه الكفوي بالقلة حيث قال: الفعل قد يكون متعدياً في معنى لازم نحو: كلمتـه وقلـت لـه، والحمل على النقيض قليل. ولـما كان الأصـل في النقـيض أن يأخـذ عكـس حكـم نقيضه[٢٥٠]. ووصف ابن جماعة الحمل على النقيض بأنه خلاف الأصل لايرتكب ما لم يدل

دليل على ثبوته [٢٥١].

واعتبره بعضهم مخرجاً من دائرة الشذوذ ، وذلك في إجراء الوصل مجرى الوقف وأن ذلك شاذ عند النحاة قيل: "وفي شذوذه نظر لما قرع سمعك غير مرةٍ من أن الضد يحمل على الضد"[٢٥٢]. ألا ترى أن العرب شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (عليه السلام والرحَمتْ) وقول الشاعر:

الله نجاك بكفىَ مَسْلمـَتْ ** من بعدما وبعدما وبعدَ متْ [٢٥٣]

وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب [٢٥٤]وقد عزيت في المصباح إلى حمير وفي الهمع إلى طئ [٢٥٥] وجاء في المقتبس: إجراء الوصل مجرى الوقف معناه أن يجمع بين حكميهما في كلمة، وقال أبو علي: الجمع بينهما كالجمع بين العوض والمعوض في نحو قوله: مثل الحريق وافق القصب. فجمع بين التصنيف الذي هو أحد أقسام الوقف، وبين الألف التي هي للوصل [٢٥٦]

تتلخص مذاهب النحاة في الحمل على النقيض في التالي:-

١ – الوجوب وبه قال ابن الأخضر.

٢ – الاستحسان، وبه قال الفارسي والكوفيون وابن هشام والفارقي.

٣ – أنه خلاف الأصل فلا يلجأ إليه إلا بدليل، ويعد مخرجاً من الشذوذ كما قال ابن جماعة.

أما القول الذي تردد في كتب النحاة فهو أن قياس النقيض هو الطرف المقابل لقياس النظير لأن الشئ في أصول العربية قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره ورسيله [٢٥٧]. حتى أنه من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد [٢٥٨].

الخاتمة :

والآن انتهى بنا المطاف في قياس النقيض الذي يدل على مـدى التفاعـل بـين الكلمات العربية ، والذي تتولد منه ضروب مختلفة من الاستعمال ، وأنماط متشـابهة مـن الأوزان والصيغ ، هذا التفاعل لايقصر حده على الشبيه بل تعداه إلى النقيض يقـول ابـن الشجري: "ومن شأن العرب أن تحمل الشئ على الشئ مع حصول أدنى تناسـبٍ بينـهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها"(٢٥٩).

حيث يبيح للمتكلم بهذه اللغة مجالات رحبة في التعبير وآفاق واسعة في الاستعمال، هذا القسم من القياس الذي اعتبره بعض النحاة خروجاً عن الأصل هو عادة عند العـرب وقد علّل النحاة هذه العادة تعليلاً يدل على عبقريتهم ، ويتمشى مع المنطق السليم ذلـك (أن الكلمة عندما تذكر يظهر في الذهن نقيضها)(٢٦٠). صح لهذا الجامع المشـترك بينـهما تنـزيلهما منزلة المثلين فيحمل أحدهما على الآخر في شئ من أحكامه كما يحمل على نظيره (٢٦١).

<u>ولي بعض الملاحظ التي عنت لي أثناء تناول الموضوع:</u>

١ –أن قياس النقيض قد يتمخض عنه إلحاق ، وسلب، وإيجاب أي سلب بعـض أحكام الكلم وإعطاءها لنقيضها فهو شبيه بالتضمين إذ التضمين هو (أن يشرب اللفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه)(٢٦٢). واعتبره ابن جني من التوسع حيث قال: (فإن العرب قد تتسـع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه (٢٦٣).

٢ - تداخل الأحكام في قياس الشبيه، والنقيض يقول ابن جني في الأول منـهما: (إن للعرب عادة مألوفة وسنة مسلوكة وهو أنهم إذا أعطوا شيئاً من شئ حكماً ما، قـابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام أصحابه عمارة لما بينهما وتتميماً للشبه الجامع بينهما)(٢٦٤) وتوثيقاً للتداخل وتقوية للتلاحم.

وهذا مانراه في قياس النقيض يقول ابن جماعة: (وقد قالوا صح الموتان مع وجـود مقتضى الإعلال حملاً على ضده الحيوان) [٢٦٥]. فقد أخذ (الموتان) حكماً من أحكام نقيضه كما هو الحال في قياس الشبيه.

٣ - يعتبر الحمل على النقيض هو الحمل على الوجه المقابل للشبيه، وعند الجزولي قد يحمل الشئ على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله [٢٦٦].

٤ - الاشتراك في حكم الاستحسان بين قياس الشبيه والنقيض يقـول صـاحب اللباب: (الوقف ضد الابتداء لأنه يكون عند انتهاء الكلمة ولما استحال الابتداء بالسـاكن استحسنوا في ضده ، ضد الحركة وهو السكون [٢٦٧]، لأن الوقف يقصد به إحجام اللسان وذلك في خلاف الحركة إذ في تحريكه إعماله [٢٦٨]

٥ - الحمل على النقيض من وادي قواعد التوجيه في بعض الأمثلة وليس هـو المعـول الأساسي في إثبات الحكم أو نفيه لذا وجدنا اختلاف موقف النحاة منه.

٦ - الحمل على النقيض من باب الحمل على المعنى يقول ابن جماعة :"فالتضاد أمر معنوي، وهو لايوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً"[٢٦٩].يقول ابن جني: "واعلـم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عادياً من اشتمال المعنى عليه، ... فالمعنى إذاً أشـيع وأسير حكماً من اللفظي؛ لأنك في اللفظي متصور الحال المعنوي، ولسـت في المعنـوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي "[٢٧٠].

٧ - ترجيح تسميته بالنقيض ، وأن تسميته بالضد تجوز، لما سبق من الفروق بينهما أول الدراسة، إضافة على ذلك أن الحريري عطف النقيض على الضد فقال(قد يحمل علـى ضده ونقيضه)[٢٧١]. والعطف يقتضي التغاير، كما أن التاج في تذكرته جعل للنقيض علـةً، وللضد علةٌ أخرى [٢٧٢]. واختلاف العلتين يدل على أن كل واحدٍ منهما قائم بذاته رأينـا في هذه الدراسة كيف ذهبوا بالقياس كل مذهب فهو مصدر من مصادر إثراء وجوه الكلام العربي كما أنه مسلك من مسالك مرونة العربية وسهولتها (والعجب ممن ينعون علـى مـن

يأخذ بالقياس من النحويين من جهة، وينادون من جهة أخرى بدرأ الجمود في اللغة، واقتصـارها على وجوه التعبير المأثور عن المتكلمين القدامى با كيف لا والقياس هو الأساس في ذلك)[٢٧٣].

٨ - اجتماع النقيضين في حكم فمثلاً (أل) المعرفة تكون للتفخيم كما في أسماء الله الحسنى، وقد يكون التنكير للتفخـيم ، كما في قولـه تعالى: { وكتـابٍ مسـطورٍ في رقٍ منشورٍ}.تنكيرهما للتفخيم والإشعار بأنما ليسا مما يتعارفه الناس [٢٧٤].كما أن ابام كلمة (غير) يمنع دخول آلة التعريف عليها ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعـارف مثل دجله وعرفه [٢٧٥]، فتمكن التعريف، وتمكن التنكير يمنع دخول أل.

٩ - لحمل الشيء على ضده يشترط تعذر حمله على نده [٢٧٦].

١٠ - الأسماء المتضادة المعاني في موضوعها تعطف على بعضها البعض كما في قولـه تعالى:﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[٢٧٧] والعطف فيها أحسن ، لأنه لايمكن اجتماعهما في محل واحد [٢٧٨].

١١ - ومما لاحظته من قراءتي في الحمل على النقيض أن العرب أيضاً تجري النقيض على النقيض كما في إجراء التعظيم مجرى الشتم[٢٧٩] والقليل مجرى الكثير والمتعدي مجرى اللازم، والمعتل مجرى الصحيح من باب حمل الفرع على الأصل[٢٨٠].

والله ولي التوفيق

الحواشي والتعليقات

(١) أصول الفقه للإمام محمد أبو زهرة /٢١٨، وانظر ص ٢١٨.
(٢) انظر الخصائص ٤١٢/٢.
(٣) القياس في النحو العربي للدكتورة: منى إلياس/٥.
(٤) القياس في النحو العربي للدكتورة : منى إلياس/٥.
(٥) انظر البحر المحيط جـ ١٢٣/١.
(٦) انظر الحجة للقراء السبعة للفارسي ج١٨٧/٥.
(٧) التذكرة لأبي حيان /٥٦٤.
(٨) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني /١٢.
(٩) المفردات للراغب الأصفهاني/٢٨١.
(١٠) يسألونك عن الروح للإمام الفخر الرازي من تفسيره مفاتح الغيب ،دراسة وتحقيق محمد عبدالعزيز الهلاّوي/٩٢.
(١١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ٢٠/١.
(١٢) الأشباه والنظائر ١٩١/١.
(١٣) سورة آل عمران آية ٧.
(١٤) الفوائد الضيائية ٣٨٧/٢.
(١٥) تفسير التحرير والتنوير ١٤١/١، وانظر الكشاف ٤٦/١-٤٧.
(١٦) المفردات للراغب الأصفهاني /٣٤٥-٣٤٧.
(١٧) انظر اللسان ٨٦/٧.
(١٨) سر صناعة الإعراب ١٨/١ مقدمة الناشرين الطبعة الأولى.
(١٩) النكت ٣٩٧/١.
(٢٠) أبو زكريا الفراء للدكتور أحمد الأنصاري /٤٧٦، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة /٥٥٦.
(٢١) القياس في النحو/٧٧.
(٢٢) لسان العرب مادة قيس، وانظر لمع الأدلة /٤٢ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي /٣٥.
(٢٣) التعريفات للجرجاني/٢٣١.

(٢٤) الكليات للكفوي ٢٣/٤-٢٤.

(٢٥) الإغراب في جدل الإعراب/٤٥، وانظر لمع الأدلة في أصول النحو/٩٣.

(٢٦) راجع أصول التفكير النحوي /٧٤-٧٥.

(٢٧) القياس في النحو/٣١.

(٢٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور سمير اللبدي/١٩١. نقلاً عن اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن/٥٢.

(٢٩) الخصائص ١١١/١ .

(٣٠) الاقتراح /٧١، وانظر فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح للفاسي ٧٥٢/٢، وانظـر في أصول النحو للأفغاني /١٠٨.

(٣١) لمع الأدلة /٩٣.

(٣٢) الوجيز في أصول الفقه/١٦١ للدكتور عبدالكريم زيدان، وانظر أصول النحو العـربي للـدكتور محمود نحله /٩٩-١٠٠

(٣٣) الاقتراح للسيوطي المقدمة /١٨، وانظر أصول النحو للأفغاني /١٠٢.

(٣٤) لمع الأدلة لابن الأنباري /٩٩.

(٣٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٦٧/٢، وانظر أصول النحو العربي للـدكتور محمـود يـاقوت /٣٩٧-٣٩٨.

(٣٦) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي /٧٤، وانظر أصول النحو للأفغاني /١١٠-١١١ والإصباح في شرح الاقتراح /١٩٢.

(٣٧) أصول النحو العربي للدكتور محمود نحله/١٢٣.

(٣٨) المعجم المفصل في النحو للدكتورة عزيزة باتي ٨٠٥/٢.

(٣٩) لسان العرب مادة دون ١٦٤/١٣-١٦٥.

(٤٠) أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو/٢٢٢-٢٢٣.

(٤١) القياس في العربية للخضر حسين /٧٧.

(٤٢) الاقتراح /٨٣، وانظر أصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة /١٢٩-١٣١.

(٤٣) أصول التفكير النحوي /١٦٨.

(٤٤) لسان العرب ٣٣٩/١٤، وتاج العروس ١٦٩/١٠-١٧٢، وانظر مجمل اللغـة لابـن فـارس ٨٨٢/٤، وانظر الفائق في غريب الحديث ٢٦٨/١.

(٤٥) الكليات للكفوي ٣٧١/٤.

(٤٦) انظر مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣٦٠، والخصائص ٢/٣١١-٣١٢، والفوائـد الضيائيـة ٢/١٨٦، والاقتراح/٧٤.
(٤٧) المفصل /٣٣٢٣٣.
(٤٨) غاية المحصل في شرح المفصّل /١٠٦٤.
(٤٩) تيسير التحرير ١/٣٧٣.
(٥٠) أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للحام /١٠١.
(٥١) مدني الأريب مخطوط ٢/٥٣٢-٥٣٣.
(٥٢) انظر قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ١٢٧.
(٥٣) ارتشاف الضرب ٢/١٢٨،٤٤٦، وانظر الكليات للكفوي ٤/١٥٠.
(٥٤) فرائد اللغة في الفروق لليسوعي /١٧٤.
(٥٥) الاقتراح /٨٣، ٨٤ وانظر الإصباح في شرح الاقتراح /٢٠٧.
(٥٦) الكليات للكفوي ٣/١٣٩ ، كما يحتمل عندي أن يكون مصدر، والمصدر جنس يوصف به المفرد وغيره والمذكر وغيره .
(٥٧) سورة الإنشراح آية ٦.
(٥٨) سفر السعادة ٢/٧٧٥.
(٥٩) الفروق اللغوية للعسكري /١٢٩-١٣٠.
(٦٠) انظر لسان العرب ٩/٢٥ مادة ضد. راجعتها في معاني القرآن للأخفش فلم أعثر عليها.
(٦١) شرح التسهيل لابن مالك ج١/٢٥٦.
(٦٢) المزهر في اللغة ١/٢٢٨.
(٦٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٢٩٤.
(٦٤) الخصائص ٣/٢١٥.
(٦٥) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٣٤٢.
(٦٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني /١٢.
(٦٧) الحجة للقرّاء السبعة ٥/١٨٨.
(٦٨) سورة البينة /٨ .
(٦٩) توفى سنة ٣٧٧هـ، وتلميذه ابن جني توفى سنة ٣٩٢ بلغ القياس على أيديهما آنذاك ذروة مجده، ونما نماءً لم يبلغه في عصر سابق لهما ولا لاحق) انظر الخصائص ١/٢٠٨.، وظاهرة قياس الحمـل

للبجة /٧٧، وفي أصول النحو لسعيد الأفغاني /٨٦.

(٧٠) المحتسب ٥٣/١، وانظر الخصائص ٣١١/٢-٣١٢، ٣٨٩، وانظر مغـني اللبيـب المحقـق ٢٨٤/١، ج٤٧٩/٢-٧٨٠ وانظر مجاز القرآن ٨٤/٢، والارتشـاف ١٧٣٤/٤، والإنصـاف ٦٣٦/٢، والدرر اللوامع ٢٢/٢، وانظر ظاهرة قياس الحمل/٣٤٤.

(٧١) هذا التضمين ظاهرة بلاغية وفي الوقت نفسه سبب من أسباب تعدية اللازم وهو مـذهب البصـريين لأنهم يتجوزون في الأفعال دون الحروف، وهو من الحمل علـى المعـنى انظـر الأمـالي الشـجرية ج٢٢٣/١-٢٢٥-٢٨٣.

(٧٢) فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين الذين يجيزون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض خلافاً للبصريين.

(٧٣) شرح الجمل ٥١٠/١، وانظر النوادر لأبي زيد /٤٨١، وشرح المفصل ١٢٠/١، والبحر المحـيط ٤٦٢/٥ .

(٧٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤.

(٧٥) مدني الأريب ٣٠٠/١ مخطوط وانظر شرح الرضى ٢٧١/٤-٢٧٢، والأشباه والنظائر ٤٢٣/١، ومجمع الأمثال للميداني ٨٣/١.

(٧٦) ما يحتمل الشعر للسيرافي /١٨٠-١٨١.

(٧٧) شرح التسهيل ١٦٠/٣، وانظر الأشباه والنظائر ٤٢٠/١-٤٢١.

(٧٨) الخصائص ٣١٢/٢.

(٧٩) الإنصاف ج٦٣١/٢ حاشية .

(٨٠) انظر ١٤٦٢/٣.

(٨١) خزانة الأدب ٢٤٧/٤.

(٨٢) رصف المباني /٤٣٤، وانظر الأزهية/٢٧٧.

(٨٣) سورة الحجرات آية ٧.

(٨٤) سورة الحجرات آية ٧.

(٨٥) شرح الرضي على الكافية ٢٧٢/٤.

(٨٦) الكتاب ١٠/٤ .

(٨٧) تفسير المسائل المشكلة للفارقي /٣١٦، وانظر أصول النحو لابن السراج ١٧٠/١-١٧١.

(٨٨) انظر الأمالي الشجرية ٣٨/٢ تحقيق الطناحي ، والارتشاف، وأسرار العربية /١٨١، وانظر أبـو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو للعميري مخطوط/١٣٥.
(٨٩) أبو عمر الجرمي للعميري /١٣٤.
(٩٠) الأشباه والنظائر ٤٢٤/١.
(٩١) اللسان مادة فضل ١٩٣/١١.
(٩٢) الأشباه والنظائر ٤٢٣/١.
(٩٣) خزانة الأدب ٢٤٣/٤-٢٤٤، ٢٢٩/٣، وانظر أوضح المسـالك ٤٣/٣، ورصـف المبـاني /٤٣١، وآمالي المرتضى ٢٥٢/١، والجنى الداني /٢٤٦، والأزهية /٩٧.
(٩٤) درة الغواص /٢٠٤.
(٩٥) صحيح البخاري باب الوكالة /١٠، وباب فضل القرآن/١١
(٩٦) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٣١/٦، وانظر عدة السالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ٣٧٣/٣.
(٩٧) سورة البقرة آية ٨٣.
(٩٨) سورة القصص آية ٧٧.
(٩٩) سورة يوسف آية ١٠٠.
(١٠٠) الأمالي الشجرية ١٩٢/١، تحقيق د. الطناحي .
(١٠١) الكليات للكفوي ٤٠٧/٢.
(١٠٢) سر صناعة الإعراب ١٢٤/١.
(١٠٣) سورة البقرة آية ٢٥٦.
(١٠٤) الكليات للكفوي ١١١/٤.
(١٠٥) الأمالي الشجرية ٥٢٧/٢ – ٥٢٨ تحقيق د. الطناحي.
(١٠٦) أسرار العربية /٢٤٦، وانظر معاني الحروف للرماني /٨١.
(١٠٧) أصول التفكير النحوي /٩٤.
(١٠٨) المرتجل لابن الخشاب /١٧٧.
(١٠٩) القياس في اللغة /٢٦.
(١١٠) أسرار العربية لابن الأنباري /٢٤٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٨١.
(١١١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٢٤/٢.
(١١٢) الإنصاف ١٨٦/١.
(١١٣) انظر مغني اللبيب ٦٩٨/٢، والأشباه والنظائر ٢٩٨/١ محقق.

(١١٤) الاقتراح /٧٤-٧٨، ولمع الأدلة /٥٦ وما بعدها، والإصباح في شرح الاقتراح/٢٠٧، والمعجم المفصل في النحو العربي ٢/٥٠٨.

(١١٥) شرح الأشموني ٣/٢١٠

(١١٦) الهمع ٢/٤.

(١١٧) التذكرة لأبي حيان/١٨١، وانظر مغني اللبيـب ١/٢٧٧-٢٧٨، وسـفر السـعادة ٢/٥٤٩ والدرر ٢/٤.

(١١٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨، وشرح الأشموني ٤/١٧، والضرائر للألوسي/١٦٠.

(١١٩) سورة الشرح آية ١.

(١٢٠) المحتسب ٢/٣٦٦، وانظر سر صناعة الإعراب١/٧٥ تحقيق حسن هنداوي، والنوادر لأبي زيد ١٦٤، وخزانة الأدب ٤/٥٨٩، رجعت إلى السبق لابن مجاهد /٦٩٠ فلم أعثر علـى هـذا القول.

(١٢١) المحتسب ٢/٣٦٦، وانظر المنصف من الكلام للشمني ٢/٦٦.

(١٢٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي/٥١٩- ٥٢٠.

(١٢٣) حاشية الصبان ٢/٢١١.

(١٢٤) ١/٨٥ تحقيق الزفزاف وزميليه ، وانظر الخصائـص ٣/٥٩٤ ومغـني اللبيـب غـير المحقـق ١/٢٧٧-٢٧٨.

(١٢٥) النوادر لأبي زيد /١٦٤ هامش .

(١٢٦) البحر المحيط ٨/٤/٨٨، وج١/١٠٢، وانظر حاشية الصبان ١/٦.

(١٢٧) الحمل على الجواز في القرآن /١٣.

(١٢٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣/١١-١٢، وانظر فيض نشـر الانشـراح للفاسـي ١/٦٧٧ مع الهامش.

(١٢٩) التذكرة لأبي حيان /٦٢٩.

(١٣٠) وهذا من حمل الشئ على ضده أيضاً لأن (أن) إثبات و(لم) نفي .

(١٣١) هي لغة قليلة حكاها الكسائي . انظر فيض نشر الانشراح هامش ج١/٦٧٧.

(١٣٢) حاشية الشيخ ياسين الحمصي على شرح التصريح غير المحقق ٢/٢٤٨.

(١٣٣) مغني اللبيب غير المحقق ١/٣، والمسائل البصريات للفارسـي ١/٢٥٩، وانظـر المحتسـب ٢/٢٩٥، وشرح شواهد البغدادي على المغني ١/١٢٩، ومعجم الشواهد العربية لعبدالسـلام هارون /٥٣.

(١٣٤) المسائل البصريات ٢٥٩/١، وانظر المحتسب ٢٩٥/٢، وانظر مغني اللبيب ٣/١، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي /٥١٩-٥٢٠.
(١٣٥) أسرار العربية ٣١٨-٣١٩-٣٣٤.
(١٣٦) مدني الأريب للعيزري ٥١٤/٢ مخطوط.
(١٣٧) الإنصاف ٥٢٨/٢.
(١٣٨) التذكرة لأبي حيان /٤٩٨.
(١٣٩) التهذيب الوسيط للصنعاني /٢٣٤، وانظر المقرب لابن عصفور ١٣٥/١.
(١٤٠) الكتاب ٣١٢/٢ بولاق.
(١٤١) النكت ١١٣٢/٢.
(١٤٢) الأشباه والنظائر ٤٢٥/١.
(١٤٣) الإصباح على الاقتراح/٢٠٩.
(١٤٤) المرتجل ٢٧١/١.
(١٤٥) سورة الزخرف آية ٦٣.
(١٤٦) سورة غافر آية ٢٨.
(١٤٧) مجالس ثعلب ٥٠/١.
(١٤٨) التذكرة لأبي حيان/٥٥٥ ، وانظر أسرار العربية /٣٨٤.
(١٤٩) شرح المفصل ١٤٥/٣، وانظر لمع الأدلة /١٠٦-١٠٧.
(١٥٠) مغني اللبيب ٧٧/١.
(١٥١) انظر رأي يونس في كتاب يونس البصري حياته وآثاره ومذاهبه للدكتور أحمد الأنصاري /٢٢٨-٢٣٢، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ٥٤/٢ غير المحقق.
(١٥٢) الأشباه والنظائر ٤٢٤/١، وانظر المحتسب ١٦٨/١، والدرر اللوامع ١٣٧/١.
(١٥٣) الأمالي الشجرية ١١١/١. تحقيق د. محمود الطناحي .
(١٥٤) شرح الألفية لابن الناظم /٢٠٨.ملحوظة : ذكر المحقق أن البيت : ومن أنتم.. من شواهد سيبويه وبحثت عنه فلم أجده في فهارس عبدالسلام، ولا في فهارس عضيمة على الكتاب، ولا فيما أحال إليه في الخصائص.
(١٥٥) التذكرة لأبي حيان/٦٢٠.وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٣٩/٣، والأمالي الشجرية

١/١١١.

(١٥٦) حاشية الحمصي ١/٢٥٣.

(١٥٧) التسهيل /٧٢

(١٥٨) شرح التسهيل ٢/٩٠، والمساعد ١/٣٧٠.

(١٥٩) سورة النمل آية ٣٣.

(١٦٠) سورة الأعراف /١٨٤، وسورة يونس ١٠١.

(١٦١) تلخيص الشواهد/٤٥٤-٤٥٥.

(١٦٢) المقاصد النحوية ٢/٤٢١.

(١٦٣) الهمع ١/١٥٥.

(١٦٤) الكتاب ١/١٢٠ بولاق.

(١٦٥) الفوائد الضيائية ٢/٢٨٣، والأشباه والنظائر ١/٤٢٢، والتخمير ٣/٢٨٢.

(١٦٦) شرح المفصل ٧/٨٨-٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٣٤، وانظـر المسائل العضديات/١٠٣.

(١٦٧) المغني ج٢/٣٥٩ تحقيق حسن حمد وأميل يعقوب.

(١٦٨) المرجع السابق ج٢/٤٠٥.

(١٦٩) الخصائص ٢/٣٧٣-٣٧٤، وانظر مغني اللبيب المحقق ج٢/٤٠٤.

(١٧٠) حاشية الشيخ ياسين على شرح الحمصي ج١/١٠٧، وانظر بدائع الفوائد ج١/١١١-٢٢٢.

(١٧١) انظر اللسان ج٢/١١٣، وتاج العروس ج١٠/١٣.

(١٧٢) الأشباه ١/٤٢٢.

(١٧٣) أسرار العربية /٣٠، والمرتجل/١٧٧، وانظر النكت الحسان لأبي حيان /٢٦٤، واللسان ٥/٢٠٢٥.

(١٧٤) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٣٢٢.

(١٧٥) درة الغواص للحريري /١٥٥، وانظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي /٢٧٨

(١٧٦) الكتاب ط/٢٩٣ بولاق، وانظر فهارس كتاب سيبويه لعضيمه/١٧-١٨، وانظـر الارتشـاف ٤/١٨٣٧.

(١٧٧) شرح مشكلات الجامع الصحيح /١٠٤

(١٧٨) المقتضب ٣/٦٥.

(١٧٩) الجنى الداني /٤٤٦-٤٤٧، وانظر الجرمي حياته وآراؤه النحوي/٩٥ وما بعدها.

(١٨٠) الفوائد الضيائية ٢/٣٢٦-٣٢٧.

(١٨١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٨/٢، وانظر ج٢/٤٦-٤٧.
(١٨٢) المصدر السابق ٥٠٣/١.
(١٨٣) أمالي السهيلي/٧٢، وانظر حروف المعاني للزجاجي/٢٨، والصفوة الصفية ٢٧/١/٢، وابن الطراوة النحوي /٨٣، والإنصاف ٨٣٢/٢، والهمع ٢٥/٢، وانظر التذكرة لأبي حيان/٥.
(١٨٤) الأشباه والنظائر ٤٢٢/١.
(١٨٥) الفوائد الضيائية ١٤٦/٢.
(١٨٦) شرح التسهيل ٢٢١/١.
(١٨٧) سورة الأنفال آية ٦١.
(١٨٨) الكشاف ٣٥٣/١، وانظر ذيل الكشاف لمحب الدين أفندي ٤٣٨/٤، وانظر ظاهرة قياس الحمل/٣٤٦.
(١٨٩) الأشباه والنظائر ٤٢٠/١.
(١٩٠) الهمع ٧٩/١.
(١٩١) سر صناعة الإعراب ٣٣٧/١، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٦٤٠/٢.
(١٩٢) الأمالي الشجرية ٣٦٨/٢ تحقيق د. محمود الطناحي .
(١٩٣) المحتسب ٣٧/١
(١٩٤) البحر المحيط ١٨/١.
(١٩٥) مسائل خلافية في النحو تأليف أبي البقاء العكبري. تحقيق محمد خير الحلواني/٨٣-٨٤.
(١٩٦) المقدمة الجزولية في النحو للجزولي/٧.
(١٩٧) الأشباه والنظائر ٤٢٢/١.
(١٩٨) الروض الأنف ٢٠٠/١، وانظر هامش شرح ابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ج٣٢٨/١.
(١٩٩) الأشباه والنظائر ٤٢٥/١-٤٢٦، وانظر لسان العرب ٤٥/١٠-٤٦ .
(٢٠٠) درة الغواص /١٥٠.
(٢٠١) المصدر السابق /٨٧.
(٢٠٢) شرح شافية ابن الحاجب ٧٣/١.
(٢٠٣) الخصائص ٣٨٩/٢.
(٢٠٤) الأشباه والنظائر ٤٢٤/١.
(٢٠٥) الخصائص ٣٣٥/٣.

(٢٠٦) شرح الشافية للجاربردي ٢٠/١، وانظر الأشباه والنظائر ٤٢٤/١.
(٢٠٧) تاج العروس ج١٠/٤٤٥.
(٢٠٨) الكليات ٥٩/٤.
(٢٠٩) أرسح: الرجل أرسح بين الرسَح: قليل لحم العجز والفخذين(اللسان ١٤٩/٦).
(٢١٠) أسته: الست الكلام القبيح، يقال سَته وسده إذ عابه . وأما أستٌ فيذكر في باب الهاء (اللسـان ١٢١/٧) وجاء في الصحاح ج٢٢٣٣/٦(ورجل أسته بين السته، إذا كان كبير العجز.
(٢١١) المرتجل /١٧٧-١٧٨.
(٢١٢) أصول النحو ليافوت /٦٣٥.
(٢١٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/١.
(٢١٤) الخصائص ٣١٢/٢.
(٢١٥) الكتاب ٢١٥/٢ بولاق.
(٢١٦) الأشباه والنظائر ٤٢٥/١.
(٢١٧) حاشية ابن جماعة على الجاربردي.٢٠/١.
(٢١٨) شرح ديوان الحماسة ١١٤٦/٣.
(٢١٩) المصدر السابق ١١٥٠/٣
(٢٢٠) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني /١٤٩، واللسان ٨٠/٥.
(٢٢١) رصف المباني /٤٣٣.
(٢٢٢) المحتسب ٤١/٢.
(٢٢٣) اللسان ٢٠٨/١٥.
(٢٢٤) الأشباه والنظائر ٢٢٤/١.
(٢٢٥) الخصائص ٣٣٤/٣.
(٢٢٦) شرح المفصل ١٠/٦، وانظر الشافية للجاربردي ١٢٥/١، وحاشية ابن جماعية عليـه، وانظـر ظاهرة قياس الحمل ص٣٤٧.
(٢٢٧) شرح المفصل ١٣٩/٥، وانظر ظاهرة قياس الحمل /٣٤٧.
(٢٢٨) حاشية الصبان ١٧٧/٤، وانظر الهمع ١٩١/١-٢٠٩.
(٢٢٩) الغرة /٢٤٤ مخطوط.
(٢٣٠) الكتاب ج١١٠/٢ بولاق
(٢٣١) المقتضب ٢٥٥/٢.

(٢٣٢) أصول النحو ليافوت /٣٢٠.

(٢٣٣) الكتاب ٤١٧/٣، وانظر اللمع /١٤٢.

(٢٣٤) أسرار العربية /٣٦٥.

(٢٣٥) شرح اللمع للضرير /٢٥١، وانظر الكتاب ٤١٦/٣.

(٢٣٦) الغرة لابن الدهان /٢٤١ مخطوط.

(٢٣٧) اللباب للعكبري ١٦٧/٢.

(٢٣٨) الغرة /٢٤٦-٢٤٧ مخطوط.

(٢٣٩) شرح اللمع للأسدي ١٥٣/٢.

(٢٤٠) الغرة لابن الدهان /٢٤٤ مخطوط.

(٢٤١) شرح اللمع للأسدي ٦٤٧/٢ –٦٤٨.

(٢٤٢) الأصول في النحو لابن السراج ١٧٠/١-١٧١.

(٢٤٣) انظر تذكرة النحاة لأبي حيان /٤٩٨.

(٢٤٤) المحتسب ٥٣/١.

(٢٤٥) الخصائص ٣١٢/٢.

(٢٤٦) اللسان ٢٠٨/١٥.

(٢٤٧) التذكرة لأبي حيان /٤٩٨، وانظر الانصاف /٥٢٤، والتبيين للعكبري /١٧٧، ومعاني القـرآن للفراء ١٥٩/١، ١٦٠ والخصائص ٤٩/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٩٠/١، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد الد الثاني ٢٩٧/١.

(٢٤٨) مغني اللبيب ٦٧٩/٢.

(٢٤٩) تفسير المسائل المشكلة للفارقي /٣١٧.

(٢٥٠) الكليات ٢٢٢/٥، واللباب ١٩٦/٢.

(٢٥١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١٨٧/١.

(٢٥٢) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١٨٧/١.

(٢٥٣) الخصائص ٣٠٤/١-٣٠٥.

(٢٥٤) شرح المفصل ٨١/٩.
(٢٥٥) الهمع ٢٠٩/٢.
(٢٥٦) المقتبس في توضيح ما التي /٨٣.
(٢٥٧) درة الغواص /١٥٠، وانظر الإنصاف ١٨٦/١، والهمع ٧٩/١.
(٢٥٨) التذكرة لأبي حيان /٥٦٤.
(٢٥٩) الأمالي الشجرية ؟ /٣٦٨ تحقيق د. محمود الطناحي .
(٢٦٠) الأشباه والنظائر ١٩١/١.
(٢٦١) حاشية ابن جماعة ٢٠/١.
(٢٦٢) مغني اللبيب ٦٨٥/٢.
(٢٦٣) الخصائص ٣٠٨/٢.
(٢٦٤) الخصائص ٦٣/١.
(٢٦٥) حاشية ابن جماعة ٢٠/١.
(٢٦٦) الاقتراح /٧٨.
(٢٦٧) اللباب ١٩٦/٢.
(٢٦٨) المقتبس في توضيح ما التبس شرح المفصل/٤٥.
(٢٦٩) حاشية ابن جماعة ٢٠/١.
(٢٧٠) الخصائص ١١١/١
(٢٧١) درة الغواص /١٥٠
(٢٧٢) انظر الاقتراح /٨٣
(٢٧٣) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس /١٦٧.
(٢٧٤) الفتوحات الإلهية ج٢١٢/٤
(٢٧٥) درة الغواص للحريري /٢٥، الطبعة الأولى في مطبعة الجوائب، قسطنطينية سنة ١٢٩٩.
(٢٧٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/١
(٢٧٧) سورة الحديد، آية ٣.

(٢٧٨)   البرهان للزركشي ٤٧٥/٣.

(٢٧٩)   انظر النكت للشنتمري ٤٧٥/١ وما بعدها، والكتاب ٦٢/٢ تحقيق عبدالسلام هارون.

(٢٨٠)   انظر الخصائص ٨٥/١-١١١-١١٣، ج٣٥٥/٢-٣٥٦-٣٨٨، وأسرار العربية ٣٢٠-٣٢١-٣٤٨-٣٧٥-٤٠٤، ومغني اللبيب ٦٩٨/٢.

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم.

المخطوطات والرسائل الجامعية:

٢ – أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو رسالة لنيل درجة الماجستير إعداد محسن سالم العمـيري ، جامعة الملك عبدالعزيز كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

٣ - الغرة لابن الدهان في شرح كتاب اللمع لابن جني مخطوط.

٤ - غاية المحصل في شرح المفصل لعبد الواحد الزملكاني (قسم الأسماء) تحقيق ودراسة ندى السيد محمد الساعي . رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة.

٥ - مدني الأريب من حاصل مغني اللبيب لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد العيزري رسالة جامعيـة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة. دراسة وتحقيق وتعليق وداد يحى بن لال محمد.

٦ - المقتبس في توضيح ما التبس ، شرح المفصل للاسفندري رسالة لنيل درجة الماجسـتير بجامعـة أم القرى مكة المكرمة، دراسة وتحقيق عائشة حمدان الجهني.

المطبوعات:

{ أ }

٧- أبو الحسن ابن الطراوه وأثره في النحو للدكتور محمد إبراهيم البنا دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع تونس الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٨- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل الجامعية.

٩- أبو علي الفارسي وآثاره في القراءات والنحو للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي – القـاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

١٠- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي. تحقيق عبدالمعين الملوحي، الطبعـة الثانيـة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٢- أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

١٣- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . تحقيق عبدالإله نبهان ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

١٤- الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجال. دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ،١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٥- أصول التفكير النحوي. للدكتور علي أبو المكارم . طبعة بيروت. ١٩٧٣م.

١٦- أصول الفقه لمحمد أبو زهرة ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي .

١٧- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف ابن اللحام، تحقيق د/ محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ط. دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٨- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج . تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٩- أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة . دار العلوم العربية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٠- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، تعليق الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم ، وجروسي برس الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢١- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه تحقيق محمد إبراهيم البنا.

٢٢- الأمالي الشجرية لابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، والنسخة الأخرى ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحي الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٣- أمالي المرتضي المعروف بغرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي علي بن الحسين العلوي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢٤- الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب تحقيق هادي حسين حمودي ، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الكتب المصرية ، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٢٦- الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات بن الأنباري ، دار إحياء التراث العربي.
٢٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧.
٢٨- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ، تحقيق الدكتور محمد الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

{ ب }

٢٩- البحر المحيط لأبي حيان ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢٩- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية . الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت، لبنان.
٣٠- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، منقحة ومحررة.
٣١- البيان والتبيين للجاحظ ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

{ ت }

٣٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرحه ونشره السيد صقر، دار التراث القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٣٣- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٤- التبصرة والتذكرة للعميري ، تحقيق الدكتور فتحي علي الدين مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
٣٥- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق الدكتور عفيف الرحمن مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٧- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ، تحقيق وتعليق السيد الشرقاوي ، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٨- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام ، تحقيق الدكتور عباس الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٩- تفسير التحرير والتنوير للأستاذ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
٤٠- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم الفارقي ، تحقيق الدكتور سمير أحمد معلوف ، معهد المخطوطات العربية القاهرة، طبعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤١- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي بذيل الكشاف للزمخشري ، دار الفكر بيروت .
٤٢- التهذيب الوسيط في النحو، للصنعاني دارسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قداره، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٣- تيسير التحرير شرح العلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه البخاري المكي على كتاب التحرير لابن همام الاسكندري ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.

{ ج }

٤٤- الجرمي حياته وآرؤه النحوية للدكتور محمد أحمد سحلول مطبعة الأمانة بمصر ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٥- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.
٤٦- جواهر الأدب للإربلي شرح وتحقيق حامد أحمد نيل توزيع ، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

{ ح }

٤٧- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على متن الشافية عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٩٠م.
٤٨- حاشية عبدالقادر البغدادي على شرح بانت سعاد لابن هشام ، تحقيق نظيف محرّم خواجه، دار النشر فرانز شتايز فيسبادن بشتوتغارت ، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٩- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى للشيخ ياسين الحمصي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٥٠- الحجة للقراء السبعة للفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، وتدقيق عبدالعزيز رباح ، طبعة دار المأمون ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي ، دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى إمام مطبعـة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٢- حروف المعاني والصفات للزجاجي ، تحقيق الدكتور حسن فرهود دار العلـوم للطباعـة والنشـر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٣- الحمل على الجوار في القرآن للدكتور عبدالفتاح أحمد الحمـوز ، الطبعـة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

{ خ }

٥٤- خزانة الأدب للبغدادي طبعة دار صادر بيروت.
٥٥- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، الناشر دار الكتـاب العربي، بيروت، لبنان.

{ د }

٥٦- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعـة الثانية ١٣٩٣هـ -١٩٧٣.
٥٧- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، دراسة وتحقيق الدكتور عبـدالله البركـاتي ، المكتبـة الفيصلية ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.، والطبعة الأولى في مطبعة الجوائب قسـطنطينية سنة ١٢٩٩.
٥٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، طبعة دار القلـم بدمشـق ، الطبعـة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

{ ر }

٥٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٠- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه لمازن المبارك دار الفكر دمشق – دار الفكر المعاصر، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٦١- الروض الأنف للسهيلي ، تحقيق وتعليق وشرح عبدالرحمن الوكيل، دار النصر للطباعة ، القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

{ س }

٦٢- سر صناعة الإعراب لابن جني دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، طبعة دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق د. محمد الدالي ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م دار صادر ، بيروت.

{ ش }

٦٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية.

٦٥- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٦٦- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري طبعة الحلبي ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

٦٧- شرح الأشموني الألفية ابن مالك دار الفكر ، بيروت.

٦٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت.

٦٩- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بمصر ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٧٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشره أحمد أمين، وعبدالسلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٧١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق ، د. صاحب أبو جناح الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧٢- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية بيروت ، طبعة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٧٣- شرح الرضي على الكافية في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، والطبعة المحققة تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.

٧٤- شرح اللمع للواسطي الضرير ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، تصدير الدكتور رمضان عبدالتواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٤.

٧٥- شرح اللمع للعكبري الأسدي، تحقيق الدكتور فائز فارس . الكويت، السلسلة التراثية ، الطبعـة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤.
٧٦- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٧٧- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثـيمين ، دار الغرب الإسـلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

{ ض }

٧٨- الضرائر للألوسي شرح البغدادي الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م، دار الآفاق العربية.

{ ص }

٧٩- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٨٠- صحيح البخاري مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
٨١- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم النيلي ، تحقيق الدكتور محسن العميري ، معهد البحوث العلمية ، مركز إحياء التراث الإسلامي ١٤٢٠هـ.

{ ظ }

٨٢- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور عبدالفتاح الدجني الناشر وكالة المطبوعـات، الكويـت ، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.
٨٣- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين للدكتور عبـدالفتاح حسـن البجة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٨٤- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان.

{ ف }

٨٥- الفائق في غريب الحديث للزمخشري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجـاوي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، طبعة جديـدة ومنقحـة ومصـححة ومضبوطة عن الطبعة التي حقق أصلها الشيخ عبدالعزيز بن باز – ومحمد فؤاد عبدالباقي، الناشـر مكتبة مصر الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٨٧- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للعجيلي الشافعي الشهير الجمل، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٨٨- فرائد اللغة في الفروق ، تأليف الأدب هنريكوس اليسوعي ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة.

٨٩- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، طبعه وحققه حسان الدين القدسي ، دار الكتب العلميـة ، بيروت.
٩٠- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق الـدكتور أسامه طه الرفاعـي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشـؤون الدينيـة، ١٤٠٢هـ ـ - ١٩٨٣م.
٩١- في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي بيروت ، طبعة سنة ١٤٠٧هـ، - ١٩٨٧م.
٩٢- فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح للفاسي ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة دبي، الطبعـة الأولى ، ١٤٢١هـ، - ٢٠٠٠م.

{ ق }

٩٣- القياس في اللغة العربية ، تأليف محمد الخضر حسين، عنيت بنشره المطبعـة السـلفية ، القـاهرة، ١٣٥٣هـ.
٩٤- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي للدكتورة مـنى إلياس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دار الفكر ، بيروت.
٩٥- قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر، بيروت.

{ ك }

٩٦- الكتاب لسيبويه ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، سنة ١٣١٧هـ، والطبعة الثانية تحقيـق عبدالسلام محمد هارون ، الناشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٩٧- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي تحقيق د. محمد الدالي مطبوعات مجمع اللغة العربيـة بدمشـق الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
٩٨- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري الناشـر، دار الكتـاب الإسلامي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

{ ل }

٩٩- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمـات ، دار الفكـر المعاصر بيروت، دار الفكر بدمشق.
١٠٠- لسان العرب لابن منظور ، طبعة دار صادر ، بيروت للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٠١- لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغـاني ، دار الفكـر بدمشـق ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٠٢- اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي. عمان ، دار مجدلاوي للنشـر ١٩٨٨م.

{ م }

١٠٣- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي تحقيق الدكتور عوض القوزي الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٠٤- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الخامسة ، دار المعارف بمصر.
١٠٥- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين ، المكتبة العصرية ، بـيروت ١٤١٣هــ ، ١٩٩٢م.
١٠٦- مجمل اللغة لابن فارس دراسة وتحقيق زهير بن عبدالمحسن سلطان مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٠٧- المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني تحقيق علي النجدي ناصـف، والـدكتور عبـدالحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح شلبي، دار سزكـين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هــ - ١٩٨٦م.
١٠٨- المرتجل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر، طبعة دمشق١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
١٠٩- المزهر في علوم العربية وأنواعها للسيوطي ، مطبعة محمد علي صبيح ، الأزهر ، بدون.
١١٠- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بمصر ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١١- مسائل خلافية في النحو تأليف أبي البقاء العكبري، تحقيق وتقديم محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت- لبنان. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
١١٢- المسائل العضديات للفارسي ، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ، عالم الكتـب ، بـيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٣- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١١٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركـز البحـث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة ، دار الفكـر دمشـق ،

طبعة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب للبغدادي ، بدون.

١١٦- مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق وضبط عبدالسلام هارون ، مطبعة الحلبي بمصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٧- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل- بيروت.

١١٨- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه، جمهورية مصر العربية ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

١١٩- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق الدكتور:شعبان عبدالوهاب ، طبعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

١٢٠- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري ، المكتبة الفيصلية للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٢١- معاني الحروف للرماني ، تحقيق وتعليق الدكتور/عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي مكة المكرمة ، العزيزية ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٢٢- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور سمير اللبدي ، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.

١٢٤- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزه باتي ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي بيروت، الناشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٢٦- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

{ ن }

١٢٧- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالحسين

الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢٨- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري تحقيق د. زهير سلطان، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٢٩- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت.

١٣٠- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ، بدون.

١٣٢- الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبدالكريم زيدان، الطبعة السادسة ١٩٨٧م طبعة بيروت.